التوصية لـ "غانتس" ليس حبا بل عقابا!

كتب حسن عصفور/ منذ زمن لم تتمكن "القوى السياسية" الممثلة لجماهير الشعب الفلسطيني في الجليل والمثلث والنقب، أن تصبح ذات أثر مركزي في المشهد الإسرائيلي، كما هي بعد الانتخابات الأخيرة، حيث قفزت بحكمة مكوناتها "الأربعة" ووعي كبير من أهلنا، حيث اختاروا الفعل وليس الموات، ينهضون دوما رغم ظن البعض غير ذلك، يؤكدون انهم ظاهرة تاريخية، رغم كل ما بينهم من "فروقات – خلافات واختلافات فكرية – سياسية وثقافية".

"القائمة المشتركة"، باتت رقما بقيمة وليس رقما عدديا، يمكنها ان تترك بصمتها السياسية على المشهد الإسرائيلي العام، وهذا حق وضرورة فهي تعمل وسط خيار ليس خيارها، لكنه خيار الضرورة الوطنية، وكلما باتت أكثر حضورا كلما باتت أكثر فعلا وتأثيرا ونيلا لمطالب غابت كثيرا.

مثلت جماهير الشعب الفلسطيني التي استطاعت الصمود في أراضيها، رأس حربة سياسية للقضية الوطنية، وشكلت بكفاحها عنوانا مميزا، وبات "يوم الأرض" عام 1976 الذي انتجته قوى شعبنا في الداخل الفلسطيني 48 رمزا لصمود وتمسك بأرض وهوية، وأصبح علامة فارقة في مسار شعب فلسطين في كل أماكن تواجده.

ولأنها كذلك، فمن حقها أن تمارس تأثيرها وفقا لظروفهم التي يعلمون أكثر كثيرا ممن يبتاعون "الكلام"، وحصدوا كثيرا من الفشل وقليلا من الفعل، حقهم أن يختاروا طريق التأثير العام كما يرتأون، وليس وفقا لهوى البعض الفاقد للرؤية الخصبة.

لم تتوفر فرصا سابقة أن يكون لممثلي أهلنا في الداخل الفلسطيني تأثيرا على مسار الحركة العامة في التكوين السياسي الحكومي كما بعد الانتخابات الأخيرة سبتمبر 2019، بعد ان باتت القوة الثالثة من حيث الوزن والقيمة، وهو ما يفتح امامها بابا جديدا في آلية التفاعل، والتي تبدأ بالتوصية على من سيكون رئيسا للوزراء، وبلا أدنى شك، قد تكون من القضايا الضميرية الأكثر تعقيدا، ولو كانت المسالة "أخلاقية" فحسب، فلا ضرورة لبحث المسالة من حيث المبدأ، فكل

من سيأتي صاحب سجل إجرامي ضد شعب فلسطين، فغانتس ليس أطهر من نتنياهو.

ولكن، في السياسية هناك ما يبتعد قليلا عن "البعد الأخلاقي المطلق"، وتبرز قواعد أخرى، تفرضها مصالح ومطالب وحسابات خاصة، وبالتأكيد لا يمكن للقائمة المشتركة التي أصحبت قوة مركزية ان تقف "محايدة" في قرار لما هو قادم، فمن حق الجمهور على ممثلي القائمة أن تصنع التأثر على من سيكون رئيسا لحكومة الكيان، وهي المرة الأولى التي سيكون لها ذلك، وستكون بداية تاريخية، والتصويت لغانتس هو بداية لتلك المرحلة، من حيث أن وضع نهاية نتنياهو السياسية، بكل فساده وجرائمه وكراهيته ضد الفلسطيني وعنصرية غير مسبوقة، بملمح فاشي، فذلك بذاته مكسب سياسي تاريخي.

درس ان ممثلي الجمهور الفلسطيني العربي ليس رقما مضافا، بل أصبح فعلا ومقررا وهي بداية سياسية جديدة، مع كل التعقيدات التي تحيط بقرار الاختيار، ومعه يجب ان تبدأ حركة البحث عن "حقوق مدنية واجتماعية" لمن اختار كتلة القائمة، وهناك كثيرا مما يجب العمل له، فليس حياة الـ 2 مليون فلسطيني في الداخل كلها مطالب سياسية فقط، وهو ما يجب أن يصبح جزءا حيويا من الفعل القادم.

دون تردد التصويت لغانتس هو نهاية لحقبة فاشي عنصري يجب أن يكون عقابا، ورسالة ان بني فلسطين الباقون فوق أرضهم ليسوا "رقما"، بل رقما بات صعبا، سيكون مقررا حاسما في المشهد الجديد.

الاختيار حق وليس ترف.

ملاحظة: كشفت الساعات الماضية ان "الكذب" جزءا من "العقيدة الإخوانية"، استبدلوا شعارهم الخادع أصلا "الإسلام هو الحل" بالشعار الحقيقي لهم منذ الولادة المعلومة، بـ "الكذب هو الحل"!

تنويه خاص: اليوم حكومة الاحتلال ستقطع الكهرباء عن مدن بالضفة الغربية...طيب شو ممكن ترد حكومة رام الله اللي هددت قبل كم يوم انها "لن تصمت" على أي عدوان...معقول تزعل عن جد، وطريق الزعل معلوم!

الخيار الفلسطيني الغائب وسط "سوق الخيارات"!

كتب حسن عصفور/ مع كل غزوة سياسية إسرائيلية، تخرج بعض المسميات للمطالبة بتحديد الخيارات الفلسطينية للرد والتحرك في موجهة ذلك، وتبدأ رحلة العرض التي لا تتوقف، وكأنها سوق عكاظ مع فوضى عصرية.

ولا ينسى بعض من هؤلاء القيام بحركة استعراض لوصف الغزوة الجديدة، بأنها تمثل عدوانا، وخروجا عن المتفق وتهدد "السلم والأمن" الإقليمي والعالمي، وأنها قد تفتح باب جنهم، وعلى دولة إسرائيل تحمل عواقب فعلتها.

ومع فشل متواصل في تنفيذ تحذير او تهديد لدولة الكيان، يهربون الى الحديث عن "أيقونة الفشل" المسماة ضرورة البحث عن "خيارات فلسطينية" للرد على الخطر الداهم الذي يهدد القضية، وتنتهي حركة "الزعيق" الى لا شيء، لتبدأ دورة الكلام من حيث انتهت سابقتها.

من حيث المبدأ، لا تحتاج "الرسمية الفلسطينية"، بصفتها، سواء اعترف البعض بها او لم يعترف فتلك مسألة أخرى، أي تفكير في خيار جديد، فلديها مخزون أرشيفي من الخيارات ما يكفي ليحيل دولة الكيان الى دولة مطاردة من مكان لآخر، ويكشف عورتها السياسية

مخزون الخيارات يحتوي كل ما يمكن أن يفكر به الفلسطيني مواطنا ام مسؤولا، ولا تحتاج لجديد، لكن الخيار الوحيد الغائب هو "خيار الإرادة" وتقرير القرار، بحيث تبدأ عملية تنفيذ ما هو متوفر من قرارات بلا حصر.

ما يجب البحث فيه وعنه، "قرار تنفيذ القرارات" ولا غيره، وبلا أي طرق التفافية كاذبة كما يحدث دوما، بالحديث عن تشكيل لجنة أو لجان للبحث في كيفية كذا وكذا، والنتيجة انه تبحث في كيفية عدم تنفيذ أي قرار، ولذا كل ما سبق كان طريقا التفافيا للهروب من "خيار القرار" وليس قرار الخيار".

لو اريد حقا، مواجهة الغزوة التهودية الشاملة المتسارعة، يجب تحديد كيفية تنفيذ القرارات المجمعة، ووضع جدول سياسي زمني لها، وأولويتها وفقا للأهمية السياسية، وألا يقتصر الأمر على إعادة ترتيب قرارات متلاحقة.

مطلوب من "القيادة الرسمية"، ان تحدد خطواتها بشكل واضح وفي إطار بلا غموض، وهي لا ينقصها سوى ان تعلم أن المواجهة ضرورة لا بد منها، وعلها الخيار الوحيد الغائب عن جدول أعمالها، ودونه لا يمكنها مطلقا ان تكون عامل تأثير في المعادلة السياسية، ولن تجد سوى "صدى تضامني" لن يعرقل خطوة من تلك "الغزوة التهويدية" للضفة والقدس وفصلهما عن قطاع غزة، لتبدأ رحلة إقامة "محميات" في الضفة و"كينونة في غزة".

وخيار المواجهة الغائب ليس خيارا عسكريا بالضرورة، ولا إطلاق "حرب شعبية" ولا "انتفاضة شعبية"، كي لا يبدأ المصابين برعشة رعب دائم بالهذيان رفضا، بل المواجهة هنا، تذهب لتنفيذ الخيارات التي تم الاتفاق عليها وطنيا، سواء من داخل "المؤسسة الرسمية" او خارجها.

وليكن عنوان المواجهة السياسية الحقيقية بمسألتين مركزتين، يمكنهما إعادة رسم الخريطة السياسية الوطنية والإقليمية والدولية، ومفتاحهما بيد رئيس السلطة محمود عباس دون غيره، وهو لا غيره من يملك ذلك، بأن يعلن فورا سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة الكيان، ومعها البدء عمليا بتنفيذ إعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، واعتبار المرحلة الانتقالية للاتفاق انتهت بلا رجعة، واي ترتيبات خاصة في المنطقة تبحث بين دولتي فلسطين والكيان.

هناك تكلفة سياسية لمن سيقرر نعم، ولكن هناك كسب سياسي تاريخي للقضية الفلسطينية لو تم تنفيذ لك، وهنا يكون القرار، خسارة شخصية لقيادة رسمية أم كسب سياسي لقضية وطنية...تلك هي المعادلة التي يجب حسمها!

ملاحظة: ما حدث في غزة من فصيل حول إسقاط طائرة تجسس إسرائيلية، ثم تظهر حقيقة انها محلية، يكسف ان "التنسيق الأمني" بين الأجنحة المسلحة معدوم تماما... الفضيحة ليست تلك فحسب بل عدم الاعتذار للشعب عما حدث!

تنويه خاص: مصادفة طريفة، الأحد 15 سبتمبر يلتقي "وزراء تعاون إسلامي" وتنفيذية المنظمة لبحث كيفية مواجهة إعلان نتنياهو، الذي أصر عقد اجتماع حكومته في الأغوار في نفس اليوم...تقديركم من أكثر جدية من الآخر!

"الرسمية الفلسطينية" لن تغضب نتنياهو أبدا!

كتب حسن عصفور/ في خطوة "استعراضية"، أصدرت حكومة رام الله بيانا إعلاميا، بإلغاء التصنيفات الخاصة بتقسيم الضفة الى (أ ب ج)، وستعتبر من تاريخه كل الأراضي تابعة لها، ستبدأ في رسم مخططات البناء والاستثمار فيها وفقا لـ"المصالح الفلسطينية".

ولأنها خطوة بلا أسنان، فسلطات الاحتلال لم تقدم على الرد على بيان مسرحي، لكسب "شعبية وهمية" في ظل مصائب تلاحق هذه الحكومة بعد أن باعت "الوهم" للفلسطيني، وأدخلته في متاهات متلاحقة، ولأن السذاجة كانت هي الحاضرة تجاهلت هذه "الحكومة"، ان مثل هذه القرارات يجب ن تكون جزءا من موقف شامل، يتم الإعلان عنه من قبل "تنفيذية المنظمة" صاحبة الحق الأول في التعامل مع الاتفاقات، والحكومة ليست سوى جهة تنفيذية، ما لم تصبح حكومة دولة فلسطينية.

ويبدو، أن نتنياهو أراد أن يصفع حكومة سلطة الحكم المحدود بشكل عملي، فأعلن يوم الفاتح من سبتمبر 2019 وبصوت عال، ان المستوطنات في الضفة الغربية والقدس، هي جزء من "السيادة الإسرائيلية"، مضافا لها ما سبق الإعلان عنه، ان السيادة ستفرض على منطقة الأغوار، والأمن من البحر الى النهر سيكون إسرائيليا.

ما قاله نتنياهو ليس سوى إعلان عن "الواقع القائم"، حيث المستوطنات باتت جزءا من "دولة الكيان" منذ سنوات، وهناك مؤشرات عدة لتلك "الحقيقة" التي تجاهلتها عن "عمد سياسي" سلطة رام الله، وتنفيذية المنظمة، ولذا جاء تصريح رأس الطغمة الفاشية ليكشف "عورة" الرسمية الفلسطينية.

قبل فترة خرجت بعض الفصائل والشخصيات ترقص على أنغام صراخ رئيس سلطة المقاطعة، بأنه قرر بحث وقف التعامل مع الاتفاقات، وشكل لجنة وجدت لها صورة يتيمة في الاعلام، وغاب عنها أي موقف يمكن له أن يمنحها بعضا من "مصداقية"، لكنها غابت وأصبحت جزءا من كوم اللجان التي تشكلت منذ عام 2005 حتى تاريخه، غابت كلها عن الفعل سوى لجان قهر المواطن والموظف وأهل قطاع غزة، التي تنفذ قرارتها قبل أن تصل الى وسائل الإعلام.

إعلان نتنياهو، يمثل نهاية الوضع القائم واستبداله بوضع جديد، تصبح فيه مدن وبلدات الضفة كـ "مستوطنات" داخل "دولة إسرائيل اليهودية"، خاصة بعد ان تم فرض قوانين جديدة من قبل "الإدارة المدنية" في أساليب التعامل مع سكانها، وهو ما تتجاهله "القيادة الرسمية"، وبدلا من الذهاب لاتخاذ قرارات فعل ردا على انهاء "ملامح الكيانية الفلسطينية" خرجت أصواتها لتشرح أن القرار يمثل خرقا للقانون والاتفاقات...

نتنياهو، بدأ رسميا في تنفيذ الخطة الأمريكية بطريقته، ما سيضع أي اعلان لاحق لها أمام "واقع سياسي " عليها التكيف معه، وليس عكس ذلك.

موقف "الرسمية الفلسطينية" بات واضحا، انها لن تذهب الى أي خطوة يمكن ان تضعها في مواجهة مباشرة مع دولة الكيان وسلطات احتلالها، وأن ما تتطلع له ان لا يصل الغضب الإسرائيلي حدا بسحب بطاقات "الشخصيات المهمة" منها، ما يحرمها من التحرك بمرافقين ومسلحين، وسفر مرفه، لمن لا يملك "جوازا أجنبيا".

"رسمية" استبدلت صراعها مع المحتل بصراع مع المواطنين وخاصة في قطاع غزة، فمع كل قرار إسرائيلي ضد القضية الفلسطينية تذهب تلك "الرسمية" لتعاقب الانسان الفلسطيني.

السؤال، هل هذه "الرسمية" البليدة لا تزال تمثل "قيادة" للشعب الفلسطيني حقا...أم بات لها مسمى آخر...تلك هي المسألة التي تستحق التفكير!

ملاحظة: ما كان بين حزب الله وإسرائيل حدث محسوب تماما، له حسنة واحدة انه كشف حب الناس لضرب المحتلين، لكنه لا يستحق "حركة التطبيل السريع" من فصائل أصابها "العجز السياسي"...عفكرة غزة فعلت أكثر!

تنويه خاص: بيان مكتب رئيس حماس حول الوقود القطري، محاولة تبريرية فاقدة للمنطق...بيان شرعن لقطر وقف دعمها للنصف تحت ذريعة الخرق الإسرائيلي...فعلا "عذر أقبح من ذنب"!

"العلمانية" لا تنتج انتحاريين!

كتب حسن عصفور/ فئة مصابة بمرض العجز الفكري، هربت من رؤية الأسباب الحقيقية التي أنتجت "الظلامية المتطرفة" لمجموعات رأت أن "الانتحارية هي الحل"، لمواجهة الانحراف عما تعتقد أنه "الصواب الديني – السياسي"، بالذهاب الى ذات المنبع الظلامي لتلك المجموعات، دون البحث الحقيقي فيما أدى لولادة هذا المنهج الغريب عن الثقافة الفلسطينية، وطنيا ومجتمعيا.

"الانتحارية" لم تكن يوما جزءا من "الثقافة الفلسطينية"، الوطنية والمجتمعية، وتاريخ الثورة المعاصرة لم يشهد تلك العمليات، حتى ظهور الحركات الإسلاموية واللجوء اليها كشكل ضد إسرائيل، أكسبها تعاطفا ما، ورغم ان هدفها الحقيقي الحاق الأذى المباشر بالكيانية الفلسطينية الناشئة، في سياق توافقات "تحالف أعداء اتفاق أوسلو".

ومع وصول حماس الى غايتها بالفوز بالانتخابات التشريعية وتشكيل حكومتها عام 2006، ثم الانقلاب وتكريس سلطتها في قطاع غزة، عام 2007، توقفت كليا عن اللجوء الى تلك "العمليات"، دون أن تعلن لماذا توقفت عن ذلك النوع من العمليات التي أسمتها "الجهادية"، فهل اسقطت ذلك "الشكل الجهادي"، أم انه استنفذ هدفه الحقيقي.

ودون ان ندخل في نقاش لماذا ولما، نشير الى أن جذر تلك العمليات انحصر بالمنظمات والجهات ذات المرجعيات "الدينية"، وهي من ادخل هذا المفهوم "الغريب" الى المشهد الفلسطيني، وأصبح ذلك "منهجا" لا يستخدم ضد "العدو القومي" فحسب، بل ضد أي "عدو" لتلك المجموعات التي ارتبطت بأصل العمل الانتحاري، وهو "الجهاد في سبيل الله"، دون تمييز، وهنا يدخل كل من ليس على هواها.

البعد الانتحاري، نتاج موضوعي لحركة "التكفير" المجتمعي مع عودة نشاط جماعات الإسلام السياسي، وتعززت بشكل كثيف خلال الانتفاضة الوطنية الكبرى، وأصبح "التكفير والتخوين" جزءا من الثقافة السائدة"، وتم الصمت

عليهأ، بل ان بعض أطراف من قوى الثورة انجرفت في ذلك المسار، الذي شكل القاعدة الفكرية لهذه المجموعات التي تقف وراء "تفجيرات غزة".

السؤال الأساسي الذي يجب أن تقف أمامه سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، وقيادة حركة حماس، لماذا لم تنتج "العلمانية" يوما "انتحاريين"، ولماذا ترتبط فقط هذه الظاهرة بمجموعات "الإسلام السياسي"، بكل مظاهره، وقبل الذهاب بعيدا فـ "العلمانية" هنا، فصل الدين عن الدولة، واعتماد مبدا حكم مسار الثورة الفلسطينية، "الدين لله والوطن للجميع"، وليس حكرا على فئة او مجموعة.

"العلمانية" منهج فكري – سياسي، وليس كما تحاول جماعات الإسلام السياسي ترويجه انه فكر "الحادي – اباحي"، فهو نقيض شامل لتلك الأكاذيب، كمنهج ومسار، ومن باب المفارقة، ان تلك القوى التي تعمل على تشويه "العلمانية" منذ تأسيسها، تقف اليوم مع أردوغان الذي لا يجرؤ المساس بعلمانية تركيا، رغم الادعاء اللفظي بأنه جزء من تلك الحركات الإسلاموية.

ثقافة "التكفير والتخوين" هي أصل كل بلاء فكري وتشوه مجتمعي، ثقافة انغلاقيه بالمعنى العام والخاص، تحريض على من ليس معهم، "الجماعة فوق الجميع"، ومن ليس معها فهو عدوها...تحريض لا ينقطع تستخدم المساجد قاعدة رئيسية لتلك التعبئة الحاقدة على من ليس منهم، ولذا ليس مفاجئا ابدا أن تكون كل فرق العمليات "الانتحارية" هي من صلب تلك الجماعة، وليس من غيرها.

ما تحتاج اليه المعالجة الحقيقية لتلك الأفكار المنحرفة والمتطرفة، إعادة الاعتبار لمبدأ "الدين لله والوطن للجميع"، وأن تبدأ ممارسة " لا اكراه في الدين" بشكل حقيقي وليس جملة ضلت طريقها كثرا في أدبيات تلك الجماعات الظلامية، وان تتذكر ما ورد في القران " وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"، الفصل بينهما ليس للإنسان.

يرددون "الدين يسر وليس عسر"، لكنهم في الحقيقة أحالوه لعسر العسر. وجعلوه "طقوسا" وليس سلوكا.

لما لا يتذكر أنصار التكفير والتخوين، ان أكبر البلاد الإسلامية هي غير عربية، ودخلها الدين "عبر المصالح" وليس السيف، إندونيسيا، نيجيريا وماليزيا.

لا اكراه في الدين...وأن الوطن للجميع، تلك هي بوابة التصويب الفعلي والحقيقي لكل مظاهر الانحرافات لفئات ترى أن من بين مهامها تخليص المجتمع من ليس منهم، بكل السبل الممكنة، ومنها العمل الانتحاري.

أعيدوا للنقاش الفكري حقه في الوجود، دون إرهاب، فعندها ستحاصر وبقوة تلك الفئات، وغيره لن تتمكن قوة مهما بلغ جبروتها الأمني من منع "انتحاري" من ركوب قطار الجنة السريع!

ملاحظة: يبدو ان "حكومة د. أشتية" سريعا اثارت غضب قطاعات وقفت الى جانبها بأمل ...حملة ضد التقاعد المالي المبكر مؤشر لا يستهان به، خاصة وان حملة استرداد المال المنهوب توقفت عند وزير واحد!

تنويه خاص: إسراء غريب، تسير ان تصبح "ايقونة" لرفض الظلامية المجتمعية...باتت اسما لامعا فاق الحدود، مع انها بحثت حدود علاقة إنسانية دون ضجيج..."إسراء" سلاح مقاومة جديد للتخلف والشعوذة!

الفساد الحاضر الأكبر في حكومتي النكبة الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ من المفيد جدا أن يعاد قراءة استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، الذي صدر في شهر سبتمبر 2019، بعيدا عن "التعصب الحزبي" او "العمى السياسي"، قراءة قد تساعد كثيرا في تحديد أولويات المشهد الفلسطيني، والتي قد تكون مفاجئة جدا للمنظومة السياسية الفلسطينية كاملة.

استطلاع يحدد، ان القناعة الشعبية بوجود فساد في السلطة برام الله يصل الى 80 %، وفي حكم حماس يصل الى 69، فذلك مؤشر مأساوي لم يسبق ان كان حاضرا بهذا الاتساع الغريب، وكأن السباق بين "سلطتي النكبة السياسية" من ينهب أكثر من جيب المواطن وحقوقه الخاصة.

تقل النسبة او تزيد، لكنها تقترب كثيرا جدا من الحقيقة، التي بدأ مواطني بقايا الوطن يشيرون لها، بلا خوف لأن آثارها وصلت الى لقمة خبزهم، وكما قالوا قديما، "قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق".

النتيجة تلك تكشف عن كارثة اجتماعية – وطنية، بأن يصبح الهدف المركزي لمن خطفوا القرار الفلسطيني، كيفية سرقة المواطن، بدلا من صياغة منهج لمنحه "كرامة وتقدير"، في ظل وجود احتلال وحصار، ولكن الاستطلاع كان له رأي آخر في تحديد "أولويات" سلطتي الحكم القائم.

الفضيحة الأكبر هنا، ستذهب الى حركة حماس، التي حصدت غالبية شعبية في الانتخابات "الأمريكية الإسرائيلية" 2006، تحت شعار الإصلاح والتغيير، لكن الممارسات الحقيقة كشفت فسادا بلا حدود لهذه الحركة التي تختفي تحت غطاء "ديني"، والمصيبة الأكبر انها تواصل الانكار لفساد بات جزء من سلطتها المدنية والأمنية، لتكشف وجها كان غائبا عن أهل فلسطين.

حماس المدعية، انها "حركة طهرانية متوضأة" فاقت بفسادها، مقارنة بالواقع الزمني، حركة فتح التي نالها كثيرا من الاتهامات، مع مقارنة أن الضفة الغربية ليست محاصرة، ولها علاقات مع دولة الكيان ما يشجع نمو "الفساد" عبر أشكال عدة، لكن قطاع غزة يعيش حصارا مركبا، كان على أولي الأمر ان يبحثوا سبلا لمساعدته في ايجاد حلول لما يعيش مأساة إنسانية، وليس إضافة مزيدا من كوارث.

بالقطع، سيخرج كل من كلمنجية طرفي النكبة الوطنية لقول كل ما هو "غث"، للهروب من الفضيحة التي لم يعد بالإمكان الهروب منها.

مؤشرات الاستطلاع سياسيا لا تقل أهمية عن مسألة الفساد، حيث غالبية مطلقة، تصل الى 60 % يريدون عدم بقاء محمود عباس رئيسا، وتفاصيل أسباب ذلك مثيرة، من حيث الأداء السياسي والاجتماعي، وفقدانه الصدق مع شعبه، حتى في القضية التي تتباهى بها حركة فتح بموقفه من الصفقة الأمريكية.

حماس فقدت نصف من صوت لها انتخابيا، وأي انتخابات قادمة سيكون الثمن كبيرا جدا، رغم ان المواطن لا يثق ابدا بأن الانتخابات ستجري في القريب العاجل

ملفت جدا ان (نسبة التقييم الإيجابي لأوضاع قطاع غزة تبلغ 8% في هذا الاستطلاع ونسبة التقييم الإيجابي لأوضاع الضفة الغربية تبلغ 22%.)، رسالة تفوق كثيرا كل البيانات الفارغة، ومنها ليس مستغربا ابدا أن يكون راغبي الهجرة من القطاع نسبة تفوق 41%، والضفة 29%، أرقام لم تحلم بها يوما "الحركة الصهيونية"، حيث باتت هجرة الفلسطيني من وطنه بتلك النسبة الكارثية.

الرؤية السياسية في الاستطلاع تؤكد نمو الوعي بالتطورات وعدم الذهاب الى التطرف العام، رغم كل ما يحيط بالقضية الفلسطينية، ورفضا قاطعا للصفقة الأمريكية.

البعد السياسي في الاستطلاع يمنح عناصره الأخرى مصداقية كبيرة جدا، وهنا تبدأ حركة القراءة التي يجب ألا تضيع وسط مكذبة سياسية طال أمدها.

جوهر الاستطلاع رفض لطرفي النكبة ورسالة تبحث عن "بديل مختلف"...فهل نرى "انتفاضة سياسية " تعيد الاعتبار للفلسطيني!

ملاحظة: ارتكبت بعض الفصائل الفلسطينية الغزية جريمة سياسية بأن طالبت أهلنا في الداخل بمقاطعة الانتخابات...دون البحث في النوايا ومن يقف خلفها، فتلك دعوة تعني فوز نتنياهو وتحالفه الفاشي...سقطة لن تمسح!

تنويه خاص: عجبني د. أشتية وهو يعلن قرار المواجهة لأي اقتحام إسرائيلي قادم لمنطقة "أ"...يعني نفهم ان محمد سيخرج شاهرا سيفه وليس شاهرا لسانه!

أنه الوقت...وقف مسيرات كسر الحصار ضرورة!

كتب حسن عصفور/ سيسجل التاريخ الكفاحي الفلسطيني، القيمة الكبرى التي صنعتها "هبة الغضب" الشعبية في قطاع غزة، والمنطلقة يوم 30 مارس (آذار) يوم الأرض، تحت مسمى مسيرات كسر الحصار.

"هبة غضب" شعبية جاءت شكلا جديدا متطورا في أشكال العمل الثوري الفلسطيني المعاصر، وكشفت الطاقة المخزونة لدى جماهير الشعب، وخاصة أهل القطاع، وأربكت قوى العدو وتحالفه، ورفعت كثيرا من "قيمة" اهل فلسطين في زمن حاولوا بكل السبل كسر عموده الفقري في التمرد على المحتلين ومشروعهم التهويدي، وكسبت قيمة مضافة مضاعفة، بتوقيتها المتزامن مع "التنفيذ العملي" للخطة الأمريكية المعروفة بـ "صفقة ترامب".

وسيبقى يوم 14 مايو 2018 علامة فارقة في مسار المسيرات والعطاء الوطني، عندما انتفض أهل قطاع غزة رفضا لنقل السفارة الأمريكية للقدس، هبة شارك بها عشرات آلاف وقدمت عشرات الشهداء فاق الخمسين شهيدا، فيما كان الصمت تقريبا سيد المشهد في غالبية مدن الضفة والقدس، وبالقطع الدول العربية، نعم وحدها انتفضت غزة، ودفعت قربانا لقضية مقدسة.

وبالتأكيد، كان كسر الحصار الهدف المركزي لانطلاقة تلك المسيرات، ومن يتجاهل ذلك ليس سوى مصاب برمد سياسي، وهذا لا ينال من أهميتها، كما يحاول البعض، لأن الحصار بذاته "جريمة إنسانية" يجب محاكمة كل من شارك بها.

مسيرات اصابت كثيرا خلال الفترة الماضية، واخفقت مرات، بل نالها اتهامات مباشرة، بين المالي والسياسي، وصلت الى ان يراها البعض محاولة حمساوية كبوابة مالية لتعزيز سلطتها "الخاصة"، مضافا ان هناك مؤشرات تتساوق في بعض ملامحها مع الخطة الأمريكية.

المسيرات من حيث الجوهر، حققت أكثر كثيرا مما كان تقديرا لأهدافها، وجاء الوقت بعد عام ونصف العام، للقيام بمراجعة شاملة لها، دون أي ارتباك أو رعشة، بعد ان خرجت بعض أصوات "شاذة وطنيا" تكيل الاتهامات لغاية

سياسية تخدم أصحاب ترويج الخنوع الوطني، وتمهيد المشهد الفلسطيني لتمرير الصفقة الأمريكية بكل المتاح لهم.

من امتلك شجاعة "قرار الانطلاقة" لهبة الغضب وكان حاضرا بقوة، عليه ان يمتلك شجاعة قرار المراجعة، دون أي بعد مناكف أو ما يسمى "عناد اعمى"، فتلك سياسة لن تجلب سوى مضاعفة الضرر الوطني.

المراجعة باتت خيار لا خيار غيره، لو اريد حماية منجزات المسيرات الشعبية، وحمايتها كي لا يقال أنها باتت مسيرات الابتزاز السياسي – المالي، وليس مسيرات للربح الوطني، خاصة وأن كل ما كان لها تقريبا قد وصل الى نهايته، فلا مجال لتحقيق "مكاسب" غير التي تم التوصل اليها، عبر "تفاهمات" لم يتم الالتزام بها، ولن يتم.

ودون الإشارة الى الانهاك العام الذي أصاب أهل القطاع، ويمكن الدلالة عبر عدد المشاركين الذي انخفض بشكل غير عادي، رغم تحولها الى يوم اسبوعي، وتوفير بعض "الامتيازات" في الحركة، لكن الاستنكاف عن المشاركة أصبح هو الحاضر.

المراجعة هو ما يجب فعله حماية لمنجز سياسي كفاحي هام في تاريخ الشعب الفلسطيني، وغير ذلك سيصبح الاتهام بعد ذلك هو الأبرز... أنه الوقت، اليوم وليس الغد!

ملاحظة: نصيحة للدكتور أشتية، ان يكف عن التصريحات حول أزمة موظفي غزة حتى يلم بتفاصيلها، وعندها يخرج ويقول الصدق لا غيره، هل يستطيع تصويب مسار الأزمة، ام أن هناك قرار "سيادي" يمنع حلها!

تنويه خاص: ما هي أخبار الرواتب المسروقة، ولماذا الصمت الكلي عنها وعليها، مع ان وزير المال أعلن أنه أعاد 81 ألف دولار...الباقي وين يا "آكلي السحت"!

انهاء حياة نتنياهو السياسية فرض وطني!

كتب حسن عصفور/ تابع الفلسطينيون في كل مكان، مسار الانتخابات الإسرائيلية، ليس كما غيرها، نظرا لما لها أثر مباشر على قضيتهم الوطنية العامة، وحياتهم اليومية الخاصة، فالتشابك بينهما معقد، حيث القدر السياسي الاستعماري فرض ذلك "التشابك الغريب"، تغطيه "عداوة قومية" لن تزول ما دام شعب فلسطين بلا دولة ولا حقوق.

الفرحة الأبرز من تلك الانتخابات الإسرائيلية، تجسدت في عودة "القائمة العربية المشاركة" لمكانتها الفعلية وحدة وعددا، بحيث بات لها ان تلعب دورا مركزيا في رسم المشهد العام، وهذا بذاته "نصر" تستحقه قيادة القائمة وقواها المكونة، التي عليها أن تكون وفية لتصويت ما يزيد عن الـ 85 % من المصوتين الفلسطينيين لها. وأن تكون وحدة الأداة هي قاعدة الانطلاق، بعيدا عن تجربة الانتخابات السابقة، عندما تغلبت "مصالح ضيقة" على مصالح مكون رئيسي عربي.

والفرحة الثانية، التي لم تكتمل بعد ويجب أن تكتمل، هو عدم قدرة نتنياهو أن يعود لمنصبه ويشكل حكومة جديدة، وهذا قرار بات بنسبة كبيرة بيد "القائمة العربية المشتركة"، وهي دون غيرها من سيقرر مصير "رمز الفاشية الجديدة"، الذي قاد أكبر حملة عنصرية ضد الفلسطيني، ورمزه الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، وحروب ضد قطاع غزة، وأكبر عملية تهويد استيطاني في الضفة والقدس.

قد يرى البعض، ان لا فرق جوهري بين قادة الأحزاب الصهيونية فيما يتعلق بحل القضية الفلسطينية، ومبدأ الاعتراف بدولة فلسطينية وفق قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، وهذا صحيح جدا، باستثناء غير مؤثر، لكن المساواة هنا لا تعني "الحياد السلبي"، حيث من حق الشعب الفلسطيني ان يطالب من هم جزء منهم، ويتحدثون عنه حيث هم، أن يعملوا كل جهد ممكن لوضع نهاية لحياة "الفاشي الحديث" نتنياهو، وتمهيد المسرح لإرساله الى السجن او الى المطبخ.

رسالة عقابية لمن ارتكب جرائم مركبة، جرائم حرب وجرائم اغتصاب أرض وتهويد، وسرقة أموال وحصار بلا حدود، ومصادرة مستقبل وطني، شخصية

كهذه يجب ألا تستمر ما دام هناك "فرصة تاريخية" لإزاحته عن المشهد، وفتح باب السجن ليقضي بعضا من سنواته.

الحديث أن لا فرق بين أزرق وأبيض ونتنياهو، وبالتالي لا يجب أن تشارك "المشتركة" في تقرير مصير رئيس حكومة الكيان القادمة، عمليا خدمة كبيرة لنتنياهو، وليس عقابا لتحالف غانتس، فالثمن هنا يجب أن يتركز على من قاد العنصرية – الفاشية الحديثة، وهي رسالة ان للفلسطيني حق في تقرير ما في لحظة ما، رسالة سياسية من نوع جديد، سبق ان كان لها أثر هام خلال حكومة رابين التي أدت الى توقيع اتفاق أوسلو، وقتل من أجلها رئيس الحكومة الإسرائيلية رابين.

قدرة "المشتركة" على اسقاط نتنياهو سيكون الرسالة التأثيرية الهامة لغيره من "الفاشيين"، أن قوة الفلسطيني لن ينال منها فكر عنصري فاشي، وأن مجرم الحرب الراهن يجب أن يدفع ثمنا لما ارتكب، كما انها ستكون رسالة تعزيز لأخرين، ما دامت "المشتركة" باتت قوة هامة في الحياة السياسية الإسرائيلية، وتراكم "الإيجابيات" هو فعل "إيجابي".

لبذل كل ما يمكن كي لا يعود "الفاشي الصغير المعاصر" الى تحقيق حلمه "التاريخي"، بأنه الشخص الذي حقق ما لم يحققه سياسي إسرائيلي في وجوده رئيسا لحكومة، حتى هذا "الحلم" لا يجب له ان يصبح واقعا...

اسقاط نتنياهو وانهاء مسيرته السياسية واجب وطني، وفرحة لا بد منها لشعب عاش مرارات بلا حصر بيد هذا الغر الذي مكانه "زنزانة سجن"!

ملاحظة: تقرير البنك الدولي عن الاقتصاد الفلسطيني رسالة إنذار مبكر لرئاسة السلطة، عليها أن تعيد النظر بقرارها "غير الذكي" حول أموال المقاصة...كفاكم عقابا للفلسطيني!

تنويه خاص: هل تعيد "غالبية فصائل غزة" موقفها من مسار الانتخابات الإسرائيلية لتكون ضمن "حسبة وطنية فلسطينية" مش حسبة لغيرها ولغيرهم..."ما حك جلدك غير ظفرك"، تذكروا هذا يا أنتم!

تصريحات العمادي مقدمة لـ "خروج قطري آمن" من غزة!

كتب حسن عصفور/ في مقابلة مع "القناة الصفراء" تحدث مندوب قطر وممثلها السامي لدى دولة الكيان الإسرائيلي وسلطة رام الله وحركة حماس، كشف محمد العمادي بعضا من تطور الأحداث في قطاع غزة، وعلاقة بلاده مع تل أبيب.

العمادي، لم يلجا للمناورة اللغوية وهو يكشف حقيقة العلاقة بين قطر وإسرائيل، ويصفها بالعلاقة "الممتازة"، قول كانت غالبية الأمة وكتابها وساستها يعلمونه تماما، ومنذ انقلاب الابن على الأب بموافقة ومشاركة من المخابرات الأمريكية وعلم رسمي من المخابرات الإسرائيلية.

تصريح العمادي عن العلاقة القطرية الإسرائيلية هو الجوهري الذي يستحق القراءة في الحديث للقناة "الصفراء"، كونه يحدد المسار الذي حكم دور الدوحة في القضية الفلسطينية، ويؤكد كل ما سبق الإشارة اليه، بأنها كانت لاعبا رئيسيا في تحضير المشهد الفلسطيني لمرحلة ما بعد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، وبدء معركة "تدمير الكيانية الموحدة"، وفقا الخطة الشارونية.

قطر، بمالها وقناتها، تمكنت من تحقيق أخطر عملية اختراق للوعي العربي، بشرعنتها "التطبيع الإعلامي" مع دولة الكيان، تحت غطاء الرأي والرأي الآخر، مستفيدة من خبرة "إذاعة لندن" و"صوت إسرائيل"، واستخدمت "جاهلية" وسائل الإعلام العربية، خاصة الرسمية منها، لتبدأ نشر ما يعتقد أنه ممنوع من الكلام، وبخدعة ما تمكنت من أن تصنع "قاعدة متابعة واسعة"، ضاقت كثيرا بعد أن كشفت هويتها مع بداية تنفيذ المخطط الأمريكي الجديد لفرض مشروع تقسمي جديد.

الدور القطري في فلسطين، لم يكن له أي أثر سياسي مباشر قبل عام 2005، فطوال "الزمن العرفاتي" كانت تلعب في الخفاء، حتى جاءت "الفرصة التاريخية" لها وغيرها، وتبدأ رحلة العمل لاستكمال تنفيذ "خطة شارون"، بعد الخروج من قطاع غزة.

المهمة الأولى للقيادة القطرية كانت العمل على "ترويض" حماس لدفعها المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي فرضتها أمريكا وإسرائيل والدوحة على

محمود عباس رئيس السلطة المنتخب بعد اغتيال الخالد، وحققت قطر بنجاح ما كلفت به، وقررت حماس المشاركة وفازت فوزا ساحقا على حركة فتح.

بعد فوز حماس البرلماني، بدأ العمل عل تحضير المرحلة الثانية لتقسيم الوحدة السياسية بين جناحي السلطة، والانقلاب الحمساوي في قطاع غزة، فمن يناير 2006، غابت قطر عمليا عن المشهد، وحضرت دول عربية غيرها، لكن مع تسارع الأحداث الخلافية بين فتح وحماس، ومع عشية انقلاب يونيو 2007 عادت قطر للصورة السياسية، عبر وزير خارجيتها في حينه حمد بن جاسم، بتواصله مع الحكومة الإسرائيلية للتنسيق معهم حول الخطوات التي ستقوم بها حماس.

بعد الانقلاب "الحزيراني" الاسود، شكلت قطر "الدرع الواقي" أمريكيا وإسرائيليا لمنع أي عمل ضد "الحكم الحمساوي"، ومارست كل أشكال الضغوط على محمود عباس لمنعه اتخاذ أي اجراء حقيقي لمحاصرة ما حدث، خاصة اعتبار قطاع غزة "إقليم متمرد" وانتزاع قرار عربي ودولي بذلك.

وفي كل مراحل محاولات انهاء الانقسام، كانت قطر تلعب دورا تعطيليا، مقابل تعزيز "سلطة حماس" بكل دعم ممكن، بعد التنسيق الكامل مع حكومة الكيان الإسرائيلي.

في عام 2017، تمكنت مصر من تحقيق اختراق في التوافق بين حماس وفتح برعاية مصرية، وكان الاعتقاد ان المسالة تسير في مسار انهاء مرحلة الانقسام، خاصة بعد أن حدث تطور هام، وربما استراتيجي في علاقة القاهرة بقيادة حماس الجديدة في قطاع غزة، وخاصة يحيى السنوار، وزيارته لها.

لكن حدثت حركة تخريب مفاجئة، لتعطيل مسار الانطلاقة المصرية، بعضها جاء من طرف سلطة رام الله وتحديدا رئيسها، بعد "مسرحية تفجير موكب الحمد الله وفرج"، وبعضها من قيادات حماس التي تقيم في قطر.

ومع انطلاقة مسيرات كسر الحصار، كان مفاجئا ان قطر عادت لتعلب دورا موازيا للدور المصري، مستخدمة "علاقتها الممتازة" مع إسرائيل وكذلك

الحقائب المالية، وحاولت ان تبدو أنها صاحبة الدور المركزي في صنع معادلة التفاهمات "التهدئة مقابل المال".

ولكن ليس كل ما تتمناه قطر تدركه، حيث أنها تجاهلت ان مصر هي مصر دورا ومكانة، وعمقا لقطاع غزة، واي توتر معها لن يخدم أهل القطاع، وهو ما أدركته القيادة الجديدة لحماس، فبدأت حركة الانقلاب القطري، والخروج "الآمن" من دور لن يكتمل بحكم واقع لم يعد كما بدأ.

تصريحات العمادي التي تحرض ضد مصر وحماس وتشيد بدولة الكيان الإسرائيلي، هي مفارقة تستحق التفكير بعيدا عن رفض او تأييد ما قاله المندوب السامي.

ملاحظة: تصريح مسؤولي زراعة حماس ضد قرار حكومة رام الله بمنع استيراد العجول من إسرائيل كان موقفا معيبا، رغم ان حكومة أشتية لم تتشاور مع أهل القطاع في كيفية مواجهة القرار!

تنويه خاص: تصريحات بعض ساسة غزة بأن مسيرات كسر الحصار مستمرة حتى تحقيق أهدافها، تكشف كم انهم لا يعلمون ما يقولون أو يكتبون، وشكلهم ناسيين ان الهدف المركزي المرفوع هو حق العودة!

حكومة عباس تتسول مالا بدل من الحق!

كتب حسن عصفور/ مسؤولية أي جهة منحها "القدر السياسي" مسؤولية إدارة حياة الشعب الفلسطيني، ان تعمل على تذليل ما يمكنها تذليله من "صعوبات"، وليس إضافة ما عليه نتاج الاحتلال ونكبة الانقسام، وما يلحقه ذلك من آثار تعيق تطور مستقبله العام وحياته اليومية.

منذ ان قررت رئاسة سلطة رام الله، رفض "أموال المقاصة" في مظاهرة تجارة كلامية بحثا عن "تعاطف" مفقود، ساهمت بمزيد من افقار الشعب الفلسطيني وحصاره فوق حصار يطاله منذ سنوات، وزادت الكارثة الإنسانية لأهل قطاع غزة، وفشلت فشلا ذريعا، ان تقدم بديلا عما رفضته.

قرار رفض أموال المقاصة، كشفت كم أن هذه "القيادة" فاقدة للرؤية ليس السياسية فحسب، بل إدارة الشأن اليومي لحياة الانسان الفلسطيني، بدلا من العمل على تخفيف ما يمكنها، لجات الى المشاركة العملية في زيادة أزمته، ليس في قطاع غزة الذي كان هدفا مباشرا لحصارها المشترك مع حصار سلطة الاحتلال، بل لقسم من الشعب الذي يخضع لها مباشرة في الضفة وبعض القدس.

بالتأكيد لم يكن قرار رفض "أموال المقاصة" نتاج دراسة سياسية حقيقية، بل جاء خطوة استعراضية للظهور بأن صاحب القرار يمكنه ان يقول "لا" لدولة الكيان، وهو يعلم يقينا ان مثل هذه التصرفات لا وزن لها ولا تترك اثرا على دولة عنصرية فاشية، تعلم يقينا حقيقة الأمر السياسي بان المنتج المباشر لذلك القرار الحاق الأذى بالشعب الفلسطيني وليس بدولة الكيان.

قرار "أذية" الفلسطيني جاء للهروب من أذية الإسرائيلي الفعلية، عبر تنفيذ قرارات الرسمية بوقف التعامل بالاتفاقات الموقعة بين الجانبين، وحددتها بوضوح، تبدأ بسحب الاعتراف المتبادل والعمل على اعلان دولة فلسطين بديلا للسلطة التي فقدت كل أدواتها، مع ضرورة وقف التنسيق الأمني، الذي يمثل الغذاء الروحي لحماية ظهر جيش المحتلين، مقابل حماية شخصيات لحضورها.

قيادة رام الله محدودة الأثر الوطني، بعد أن فقدت كل أوراقها، ولم تحقق مراميها من "خدعة أموال المقاصة"، بدأت البحث عن "حلول مذلة"، تتسول الى حكومة الكيان أن يمنحها "أموالا" بمسميات مختلفة، كي لا تبدو وكأنها تراجعت عن قرارها "الثوري جدا.

قبل فترة اتفقت سلطة رام الله مع حكومة الكيان على توريد أموال عبر طريق التفافي، يتعلق بضرائب الوقود والمشتقات البترولية لتوفر عشرات الملايين الدولارات لحل جزء من أزمتها، وهي تعلم أن حكومة الاحتلال تتلاعب بها.

ولمزيد من "الإهانة السياسية" لسلطة رام الله، قام الإعلام العبري بتسريب خبر أن مسؤول التنسيق مع الكيان طالب عقد لقاء عادل لبحث الأزمة المالية للسلطة، وحمل الخبر بذاته مؤشرا على ان سلطة عباس بدأت بالخضوع للقرار الإسرائيلي.

دون أن نذهب بعيد في تفسير قرار رفض أموال المقاصة وهدفه الحقيقي، فما حدث لم يكن ابدا لخدمة الشعب الفلسطيني بل لغاية في نفس يعقوبها المعلوم، ولذا بات من الضرورة وقف "القرار الغبي"، والذهاب الى أخذ المال الحق بدلا من تسول مهين.

ملاحظة: صورة جنديين من جيش الاحتلال اسيرين لدى حماس، في مكتب رئيس الكيان، اثارت ضجة سوشيالية، وكشفت عنصرية بتغيبها اسير من أصل أثيوبي...هل تستغل حماس ذلك بخطوة "غير متوقعة"...نتمنى التفكير خارج القيود!

تنويه خاص: قيادة "الثمانية" قالت انها ستتحرك شعبيا لفرض ورقتها لإنهاء الانقسام...طيب وين حيكون التحرك، في القطاع بس، ام سيشمل مدن بالضفة المحتلة – المحاصرة أيضا!

حماس والمبادرة المطلوبة قبل خطاب عباس القادم!

كتب حسن عصفور/ يذهب البعض السياسي الى تركيز المسؤولية في غياب الرد الوطني الفلسطيني على سياسية العدوان والتهويد، الى رئيس السلطة محمود عباس وتحالفه الخاص، كونه الممثل الرسمي، ويتجاهلون بوعي أو بدونه ان هناك مسؤولية أيضا تقع على حركة حماس وتحالفها.

بالتأكيد، مفتاح المواجهة الوطنية ضد الغزوة الإسرائيلية – الأمريكية الجديدة، ومشروعها التهويدي بيد الرئيس عباس بصفته، لكن ذلك لا يمنح الآخرين، وتحديدا حماس، الحق في الهروب والاكتفاء بتوجيه "الرشد السياسي"، على طريقة "اذهب أنت وربك فقاتلا..."

ولأن مرحلة الترف طال أمدها كثيرا، أصبح لزاما على مختلف القوى والمسميات الفصائلية، ان تقف وتعيد التفكير في "آلية الموالاة" و"آلية المعارضة" بعد أن ثبت عقم كل ما سبق من سلوك ومواقف، وساعدت بمنهجها

البليد في تعزيز وتوسع تنفيذ الغزوة التهويدية في الضفة والقدس وتكريس التقسيم والتقاسم بين جناحي بقايا الوطن.

غياب قوى مركزية من التأثير غير المنحاز الى طرفي المعادلة القائمة كان سببا أساسيا فيما وصل اليه المشهد الراهن، ولعل التصويب الرئيسي يبدأ من إعادة التفكير في نهج سبق سلوكا ومواقفا، لم تنتج سوى خراب وطني عام.

ولعل المبادرة الأهم التي يجب ان تعلن، وقبل ذهاب محمود عباس الى الأمم المتحدة أواخر سبتمبر، بيد حركة حماس وتحالفها الغزي، فهي مطالبة بأن تتقدم بـ "موقف سياسي محدد" يرتكز على استعدادها التام بأن تقف خلف الرئيس عباس، وتتخلى عن "الحكم في قطاع غزة" شريطة أن يعلن في خطابه القادم بالجمعية العامة، قيام دولة فلسطين وفق قرار 19/ 67 لعام 2012، واعتبار المرحلة الانتقالية قد انتهت كليا، مع الطلب من الأمم المتحدة الاعتراف بدولة فلسطين والانتقال بصفتها من عضو مراقب الى عضو كامل العضوية، وعلى إسرائيل الانسحاب من أراضي دولة فلسطين المحتلة.

الى جانب ذلك، اعلان سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الكيان، وأن أي علاقة مستقبلية هي علاقة بين دولتين بينهما صراع وليس سلام، ما يتطلب العمل من اجل تحرير أراضي الدولة المحتلة، وانهاء كل ما كان من "عملية تفاوضية".

وبذلك تنتهي الالتزامات الفلسطينية كافة، التي سبق ان تضمنتها الاتفاقات الموقعة، بعد أن دمرت إسرائيل كل مضمون لها.

مبادرة حماس السياسية ستعيد الاعتبار لحركة الفعل الفلسطيني، وتفتح بابا جديدا في مسار العلاقات الداخلية، وتمثل رسالة تأكيد، ان المواجهة الوطنية الكبرى تستحق الاستعداد بكل سبل متاحة، مع تزامن الحديث عن تقديم العرض الرسمي للخطة الأمريكية "صفقة ترامب".

مبادرة حماس وتحالفها، ستكون الرسالة السياسية الأهم في التوقيت الراهن، استعدادا لما هو قادم من محاولة توسيع البعد السياسي للغزوة التهويدية، وما قد

يكون من حرب عسكرية على قطاع غزة تستعد لا حكومة الكيان القادمة، ليس لإسقاط "حكم حماس" كما يتم ترويجه، بل لتعزيز "إمارة غزة" بأي صفة كانت.

حماس تستطيع إعادة رسم المشهد جذريا لو تصرفت بعيدا عن "ضيق أفق الفصيل"، وأدركت أن كل خسارة حزبية لها من "حكم" بات مشوها ومشبوها هو ربح سياسي وطني كبير...

القرار بيد قيادة حماس، وليس غيرها، لرسم ملمح سياسي جديد يفتح أفقا ويمنح أملا!

ملاحظة: قرار الرئيس عباس بفرض تقاعد إجباري على عدد من القضاة "رسالة شؤم قانونية"، بأن القادم معركة مع الشعب وليس مع سلطات الاحتلال...عيسى أبو شرار النهاية لا تبدو بيضاء!

تنويه خاص: نفي البيت الأبيض للخريطة المنشورة حول الضفة الغربية جاء "رخوا جدا"، وصراحة يثير كل الشكوك بأنها خريطة الصفقة الترامبية...

خطاب عباس نحو "ديمومة الاحتلال"!

كتب حسن عصفور/ جاء خطاب "الرئيس" محمود عباس في الجمعية العام للأم المتحدة يوم 26 سبتمبر2019، محبا للنحو اللغوي، فاقدا للنحو السياسي، تحدث عن المشهد العام وصفا ووعيدا، دون ان يتقدم بخطوة عملية واحدة يمكن لها ان تكون "أداة فعل" في مواجهة دولة الكيان، مشروعا وسياسة، وهرب من الموقف الملموس الى الأفق الغيبي الذي سار عليه منذ ان تم تنصيبه "رئيسا" 2005، بعد مؤامرة اغتيال الشهيد الخالد أبو عمار.

جوهر الخطاب، كان محاولة شجاعة جدا، للهروب من كل القرارات الرسمية الفلسطينية التي أكدت على ضرورة البحث العملي – التنفيذي لـ "فك الارتباط" مع دولة الكيان، بل أن اللجنة التنفيذية التي يتحكم بتفكيرها وليس بقرارها فقط، خرجت قبل فترة ببيان "ناري" انها بدأت في العمل لتنفيذ قرارات نهاية المرحلة

السابقة، والتطلع لمرحلة جديدة، وشاركتها في تشكيل لجان البحث "حكومة رام الله"، فيما جاء الخطاب ليقدم رؤية سياسية نقيضة تماما من فك الارتباط الى إعادة تأهيل الارتباط بطريق التفافي جديد.

عباس، ركز في "خطابه" على الاستعداد فورا الذهاب الى المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، بل انه ظهر كـ "متسول تفاوضي"، وهو يشير الى رفض نتنياهو اللقاء به بما فيها في روسيا، مشهد كان عاريا من "الكرامة الوطنية"، يشير الى أن الجوهري له هو كيفية الارتباط أكثر.

خطاب عباس في الأمم المتحدة 26 سبتمبر، نعي علني لكل القرارات الرسمية المتخذة من قبل المجالس المركزية و"الوطني" ومعها "التنفيذية"، التي لم تعد تملك من أمرها سوى امتيازات اللقب الخاصة بالأعضاء، والضجيج الإعلامي لدعم أي موقف لمن يهين "كرامة المؤسسة الوطنية الرسمية والشعبية".

من المستغرب جدا، ان تخرج قوى وشخصيات تبارك خطاب "ديمومة الاحتلال" الى أجل غير معلوم، وتجنب كليا أي خطوة عملية رفضا لمشروع التهويد الذي بات "واقعا سياسيا وقانونيا"، بحيث ان غالبية المستوطنات الكبرى باتت جزءا من دولة الكيان، مع ما يحدث في القدس والبراق، وذهب الى لغة "التهديد الوهمية" التي تتجاهل واقع المشهد العملي في الضفة والقدس.

أن تصبح "المفاوضات" هدفا مركزيا، مع تعديل شروط "الراعي"، دو ان يتم تغيير الواقع السياسي ليس سوى موافقة مطلقة على استمرار المرحلة الانتقالية بكل مكوناتها، مع "تحسين شروط العلاقة الخاصة"، بين سلطة فلسطينية محدودة ودولة الكيان وسلطتها الأمنية القوية في الضفة والقدس.

منطق "ديمومة الاحتلال" جسدته الفكرة الأكثر خطورة في الخطاب، عندما أعلن بأنه سيعلن عن انتخابات عامة (تشريعية فقط) عند عودته الى رام الله، دعوة اعتبرها مقدمة لإنهاء الانقسام، وهي في جوهرها تذهب الى تكريس الانقسام الوطني الأخطر، بالانحياز الى خيار استمرار الارتباط بدولة الكيان وسلطاتها الاحتلالية على حساب فك الارتباط بها، عبر تنفيذ قرارات الأمم المتحدة نحو سحب الاعتراف المتبادل وإعلان دولة فلسطين بديلا للسلطة القائمة.

أي انتخابات للوضع القائم هي رغبة احتلالية – أمريكية، وتعمل على تكريس المشهد الانتقالي وتمنع الخروج الكلي من "كوابح الاتفاقات المهدرة"، دعوة انتخابية تمثل استجابة عملية لمنع أي مواجهة سياسية كبرى مع دولة الكيان، وتسير وفقا لما تريده الأجهزة الأنية الإسرائيلية، وتمهد الطريق "القانوني" الى استكمال تنفيذ "صفقة ترامب"،

سقطت قوى فلسطينية وشخصيات عامة في الفخ العباسي، عندما سارعت بالترحيب بتلك الدعوة المشبوهة سياسيا، والتي تمثل "طوق نجاة" لفك ارتباط عباس بقرارات الرسمية الفلسطينية، والذهاب نحو التواصل السياسي القائمة.

أي انتخابات، ليس لدولة فلسطين، هي خدمة مجانية لدولة الكيان
واحتلالها...وعقاب "شرعي" للشعب الفلسطيني ومؤامرة لكبح مشروعه الوطني.
وخدمة للمشروع الأمريكي.

لم يكن صدفة أن يغيب الحصار على قطاع غزة من خطابه، فهو لا يستطيع أن يتهم دولة الكيان بذلك، كونه "شريك عملي" به عبر مراسلات رسمية تمتلك سلطات الاحتلال كثيرا منها.

خطاب يستحق "الرجم الوطني" وليس غيره وكل تعامل "ودي" معه خدمة مجانية للمحتلين وعقابا لـ "شعب الجبارين"!

ملاحظة: سواد يوم 28 سبتمبر برحيل الخالد جمال عبد الناصر وشرارة شارون لبدء تنفيذ مؤامرة أنهاء مرحلة "الكرامة الوطنية" المعاصرة عبر اغتيال الخالد أبو عمار...يوم ينتظر تبيضه من ظلام طال "امده!

تنويه خاص: مهم جدا مراقبة "التكامل" في تغطية المشهد المصري بين "البي بي سي" اللندنية وإعلام إسرائيل والقناة الصفراء (الجزيرة) وذيلها الاعلام الإخواني دون غيرهم من الاعلام العالمي...أهي صدفة أم شي تاني!

"خلايا إرهابية" ام غيرها في غزة!

كتب حسن عصفور/ لا تزال حماس وقواتها الأمنية تمارس "غموضا غير بناء" في كشف حقيقة تكاثر "التهديدات الإرهابية" التي بدأ الحديث عنها، ضمن اخبار متفرقة، رغم انها لم تعد خبرا منعزلا.

خلال الأسابيع الأخيرة، انتشرت ما أسمته "أوساط أمنية حمساوية" بانها "عمليات منفردة" للقيام بنشاط خاص داخل السياج الفاصل، وأشارت المعلومات الى ان تلك العناصر "الفردية" يمثلون "تحالف من عناصر خارجة من الجهاد وعناصر "جلجلت" التي خرجت من رحم كتائب القسام.

اعتقدت حماس ان وصف تلك الحالة، وعملياتها التي تكررت بأنها "عمليات فردية" ستنهي الأمر على مشهد غامض، لكن ما حدث في بداية سبتمبر 2019، في مدنية غزة من عمليات تفجيرية إرهابية، سجل نقطة تحول فاقت الحسابات التقليدية، خاصة بعد أن تم الكشف عن خيوط القائمين على تلك المجموعة "الإرهابية"، وأنهم ليسوا "افرادا" بل مجموعات من صلب "الفصائل المسلحة" وبعضهم قيادات مركزية.

ويوم الجمعة 20 سبتمبر 2019، حدث تطور أمني جديد في قطاع غزة، عندما فرضت حماس طوقا امنيا عاما، لملاحقة "خلية تكفيرية"، ترتبط بخيط فكري مع مجموعة العمليات التفجيرية ضد حواجز أمن حماس بداية سبتمبر.

المفارقة هنا، ليس وجود تلك العناصر – الخلايا التكفيرية، دون البحث في العدد والهوية، بل في توقيت تنفيذها وعودة النشاط شبه العلني، مرة باسم عمليات "فردية" ضد إسرائيل عبر السياج، ثم عمليات تفجيرية ضد قوات حماس الأمنية.

توقيت هذا النشاط جاء بعد "رسائل الغضب القطرية" من قيادات حماس في غزة، التي عبر عنها السفير محمد العمادي، سواء لجهة اتهامهم باللصوصية والفساد، أو عدم الامتثال كليا للأوامر القطرية المتوافقة مع دولة إسرائيل (ضمن العلاقات الممتازة بينهما).

بالتأكيد، لن تجرؤ حماس أن تتهم قطر وبعض من العناصر الإخوانية التي تعارض توجه قيادة غزة لفتح علاقة صحية مع مصر، ما يربك "الرواية القطرية

– التركية والإخوانية" حول المشهد المصري، بأنها جزء من تحريك خلايا تكفيرية في قطاع غزة، وستجد في "عدوها المباشر" في رام الله الغطاء الأسهل لها باتهامه، وتجاهلت الدور الإسرائيلي.

التطورات الأمنية ضد حماس في قطاع غزة، ليس "عملا فرديا"، ولا نشاط منعزل، وهو ما يجب ان يتم الكشف عنه بموضوعية عن حقيقتها ومن يقف خلفها، ضمن رؤية وطنية بعيدا عن الحسابات الضيقة والمخادعة.

حماس وامنها، يدركان ان مخزون الغضب ضدها سياسة وسلوكا، في تزايد ملموس، خاصة بعد أن كشف "حليفهم الأقرب" فساد الحركة، والذي يعلمه أهل القطاع، وأشار اليه استطلاع جديد بأن حوالي 70% من اهل قطاع غزة مقتنعون بفساد حماس، اقترن ذلك بظاهرة أكثر خطورة بالمعنى الوطني، بأن ما يقارب الـ 41 % من أبناء القطاع يرغبون بالهجرة، وهو رقم لم يكن ضمن أي حلم للحركة الصهيونية.

تلك ليس أرقاما بل دلائل ومؤشرات على ان المشهد الغزي ليس كما تحاول حماس وامنها تصديره، ودون مراجعة حقيقية ومصارحة مع أهل قطاع غزة، فالقادم سوداوي.

قيادة حماس قبل غيرها من عليه إعادة تقييم الواقع وفق رؤية بعيدة عن العصبوية والخداع، او البحث عن "متهمين" غير المتهمين الحقيقيين، فالهروب ليس حلا ولن يكون!

ملاحظة: بسرعة برقية ظهرت وحدة "إعلام الكيان" والحركة الإخوانية" ضد مصر وباتت ناقلة لأخبار القناة الصفراء...إعلام حماس كشف انه لم يغادر الثقافة الإخوانية، سقطة سياسية كبيرة ما لم تتدارك قيادة حماس الغزية امرها!

تنويه خاص: وثيقة الفصائل الثمانية لإنهاء الانقسام، تطور سياسي هام لا يجب أن يتوقف عند حدود سلم تسلم...الأمر يحتاج لخلية عمل جادة وحقيقية وتحرك خارج الإطار البليد الذي سيطر طويلا!

خنق غزة ...جزء من "خطة شارون – ترامب"!

كتب حسن عصفور/ منذ عام 2005، وبدأ تنفيذ "خطة شارون" بالخروج من قطاع غزة، على طريق تدمير "الكيانية الفلسطينية الموحدة"، وحصار القطاع يتنامى بكل المظاهر المعروفة وغير معروفة، وتسارعت بشكل مثير بعد أن سمح لحماس الفوز بانتخابات المجلس التشريعي، ضمن سيناريو متقن شاركت به أمريكا، إسرائيل وقطر، وتواطئ من رئيس السلطة محمود عباس، أدت لاحقا لدفعها القيام بانقلابها "الأسود" يونيو 2007، ورفض عباس القيام بأي عمل سياسي – قانوني لمواجهة الانقلاب في حينه، وهم يعلم الى أين سيقود.

انقلاب يونيو 2007، لم يكن انقساما بين فصائل فحسب، بل جسد خطوة عملية لخدمة مخطط شارون، بفصل جغرافي بين جناحي بقايا الوطن، ترتب عليه سيناريو "متفق عليه، بشكل مباشر أو غير مباشر لتعزيز تلك الحالة الانفصالية، بدأت بقرار منع موظفي السلطة من العمل كي يسمح لحماس بتعبئة "الفراغ" من صفوفها، ما يعمق "الحكم الخاص" لفصيل سيصبح لاحقا "عنوانا" للحصار.

وخلال عشر سنوات، كان حصار غزة يأخذ اشكالا متعددة لكنها تجنبت كليا "رواتب الموظفين"، خاصة وهم لا يملكون غيرها مصدرا للعيش، وبها كان الوضع العام في القطاع مقبول نسبيا، ولكن مع وصول ترامب الى الرئاسة الأمريكية، والتلميح بأنه يعد "خطة سلام جديدة"، سارع البعض بوصفها "صفقة القرن" وتحدث عنها محمود عباس في أول زيارة له الى البيت الأبيض بعد فوز ترامب.

وفجأة، وبلا أي مقدمات سياسية، ورغم وجود ما يسمى "حكومة توافق" بعد اتفاق الشاطئ 2014، أعلن رئيس السلطة في المنامة عاصمة البحرين (مصادفة غريبة اختيارها تحديدا) أبريل 2017، انه قرر اتخاذ إجراءات "غير مسبوقة" ضد قطاع غزة، مستخدما حماس الذريعة "الشكلية" لتلك "العقوبات الغريبة.

اعلان عباس ضد قطاع غزة، قرار سياسي كامل الأركان، تزامن تماما مع اعلان ترامب عن خطته الخاصة، والتي جوهرها استكمال "خطة شارون" لفرض حكم ذاتي متبعثر في مدن الضفة الغربية، تحت السيادة الإسرائيلية، وضم المستوطنات كافة لدولة إسرائيل، وعزل قطاع غزة ضمن حالة خاصة.

إجراءات عباس "غير المسبوقة" ضد قطاع غزة، بدأت بعملية قطع رواتب ألاف موظفين عاملين ومتقاعدين (وصفوا بالمعارضين لعباس)، تزامنا مع وقف تزويد الماء والكهرباء، بطلب رسمي من دولة الكيان نشرت وسائل اعلامه صورا من رسائل أرسلتها سلطة رام الله.

وبدأت تتصاعد حركة "الخنق" لتصل الى ذروتها عشية اعلان ترامب عن صفقته بعد الانتخابات الإسرائيلية، بما عرف إعلاميا بـ "التقاعد المالي"، والتمييز غير المبرر بين رواتب موظفي غزة وموظفي الضفة، ما أدى الى بداية "غضب شعبي" جديد، لم يقف عند "معارضي" سلطة عباس بل جاء ذلك من صفوف مؤيديه وخاصة فصيله فتح.

للمرة الأولى منذ انقلاب حماس يونيو 2007، تعلن حركة فتح (م7) رفضا علنيا لقرارات حكومة رام الله، موقف يصل الى درجة أن يصبح "تمردا تنظيميا"، كرد فعل على، ما وصف بصوابية كاملة، سياسة "تمييز عنصري" ضد موظفي القطاع، وما سيتركه من أثر كبير على مئات آلاف أسر غزية.

القرار الأخير، كشف أن المسالة العقابية لا تقف عند حدود المعارضين لسياسة عباس وحكومته المعادية لقطاع غزة، ولا صلة له بحماس والموقف من انقلابها، بل هو موقف سياسي ضد "المواطن الغزي" بصفته الجغرافية، كمؤشر لتعزيز جدار الفصل والتقاسم بين شمال بقايا الوطن وجنوبه، وكل تبرير آخر ليس سوى كذب صاف.

منذ اعلان عباس أبريل 2017 وما عرف بـ "الإجراءات غير المسبوقة"، والمخطط المالي يسير لخدمة تنفيذ "خطة شارون" ووجهها المستحدث "صفقة ترامب"، وما يقال عن رفضها ليس سوى إكذوبة صريحة.

الانتفاضة ضد الخطة العباسية لخنق قطاع غزة ضرورة وطنية، وكل صامت عليها يصبح شريكا في تنفيذ "مؤامرة سياسية" لم تعد مجهولة، فالغضب حق وطني وليس وظيفي فحسب!

ملاحظة: أزمة جامعة الأزهر، ازمة التمييز العنصري في الرواتب ومعهما أزمة ما بعد التفجير الانتحاري في قطاع غزة، تفرض على قوى القطاع أن تفكر بشكل مختلف كليا عما سبق...بعضا من حرارة الروح يا سادة!

تنويه خاص: خطاب حسن نصر الله بعد العملية، أكد أن له حدود لن يخرج عنها...قوة اللغة شيء وقوة الواقع شيء آخر...الغريب أنه تجاهل كليا أهل فلسطين وفزعتهم معه...درس سياسي مضاف لبعض "قليلي البصيرة"!

خيارات نتنياهو "العدوانية" ما قبل السقوط النهائي!

كتب حسن عصفور/ نظريا، تم تكليف بنيامين نتنياهو بفرصة تشكيل حكومة جديدة، المهمة التي يمكن اعتبارها بـ "المستحيلة"، كونه لن ينال سوى ما ناله من ترشيح بالتكليف، مع رفض قطعي من حزب "ازرق – أبيض"، وكذلك حزب ليبرمان بعد وضعه قيد "حكومة موحدة"، ورفض "المنحرفين دينيا" - التكفيرين اليهود -.

نتنياهو قبل غيره، يدرك انه لا يمتلك أي فرصة للنجاح، بل أن حزبه بدا يستعد لما بعده عبر حركة استطلاع رأي تشير ان الغالبية لم تعد تطيق استمراره في ظل شبهات الفساد التي تلاحقه بقوة، واقترب مصيره السياسي بالذهاب الى السجن.

ولذا ما يجب مراقبته، او التعامل معه بحسابات سياسية، ان الفترة الانتظارية القادمة قد تذهب الى قيام نتنياهو بتنفيذ "خيارات عدوانية صعبة" كي يعيد ترتيب المشهد لخدمة اليمين المتطرف، وارباك أي حكومة قادمة، وتحقيق "امتيازات سياسية" لصالح تحالفه، وتثبيت واقع لا يمكن لخلفه في الحكومة القادمة أن يتراجع عنها، ما قد يدخل المشهد العام في دائرة صراع جديد.

من أبرز "الخيارات" التي يعمل نتنياهو لتنفيذها في المرحلة الانتقالية، تثبيت "أركان التهويد" في الضفة والقدس، عبر ضم ما يمكن ضمه رسميا، والتي أعلنها قبل أيام، وفرض سيادة إسرائيلية على مناطق في الأغوار، قرارات

سياسية استراتيجية تخدم "دولة اليهود"، لا تحتاج موافقات برلمانية، بل أن عرضها في البرلمان ستجد فوزا كبيرا.

ولذا ما يجب القيام به، ان تدرك أطراف المعادلة الفلسطينية بكل مكوناتها، حكومتي المصيبة الوطنية في رام الله وغزة، وفصائل تفتقر الرؤية الشمولية، أن الفترة الانتظارية ليس "مرحلة فراغ" أو "البطة العرجاء" كما يقال حينا، بل قد تكون الأكثر خطورة على المستقبل الفلسطيني.

نتنياهو سيمنح الضوء الأخضر لتحالفه "الداعشي الفكري"، أن يقوم بكل ما يمكنه من "ترسيخ عمليات تهويدية في القدس وساحة البراق، وبسرعة قاد رئيس الشاباك الأسبق وأبرز شركاء نتنياهو في الكراهية للشعب الفلسطيني، حركة تعزيز التهويد عبر الاقتحام.

وأحد، الخيارات التي حاول نتنياهو تنفيذها منذ فترة، لكنه لم يتمكن منها، هي فرض "القانون الإسرائيلي" عمليا ونظريا على كل الطرق في الضفة الغربية، كجزء من اعادة ترتيب توزيع الصلاحيات ضمن صفقة ترامب، بحيث تبدو حركة التغيير وكأنها تنازلات إسرائيلية.

ويبقى الخيار الأصعب ولكنه غير المستبعد، ان يتجه نحو "حرب شاملة موسعة" ضد قطاع غزة، تشمل تدميرا وخرابا يصبح علامة فارقة لما سيكون لاحقا، حرب وتصفيات لا تنهي "حكم حماس"، كما يتمنى البعض المصاب بمرض فقدان الانتماء، لكنه نحو خلق وقائع سياسية عبر مخلفات حرب عسكرية، تفتح الباب لإقامة "إمارة غزة" السياسية، والتي تم إطلاق الضوء الأخضر لها عبر المشفى الأمريكي في غزة.

بالتأكيد، خيار سيكون مكلفا لإسرائيل لو تم الذهاب اليه، ولكن ربحه السياسي سيكون أكثر قيمة استراتيجية لخدمة "المشروع التهويدي العام"، بل قد تكون الفرصة الأهم لتحقيق ذلك، وتعزيز الفصل بين جناحي "بقايا الوطن" الى زمن بعيد، تكون دولة الكيان رسخت جوهر الصفقة الأمريكية، في الضفة والقدس والأغوار، وعزل غزة في جدرها الخاصة.

يراهن البعض الفلسطيني، على ان "الخيار العسكري" حربا وتصفيات لا زال مستبعدا، تحت ضغط رد فعل صاروخي، او رهان على فتح جبهة من قبل حزب الله والقوات الإيرانية في سوريا، والحقيقة ان تلك رؤية قصيرة النظر والأفق، فرد الفعل الصاروخي سيكون اقل قيمة بكثير من "الربح الاستراتيجي السياسي"، فيما تعلم إسرائيل جيدا، أن حزب الله وإيران لن يطلقا رصاصة واحدة تضامنا مع قطاع غزة، ولعل خطابات نصر الله الأخيرة مؤشر واضح الدلالة، الى جانب أن روسيا لها ما تقول وتمنع.

"خيارات نتنياهو" ليست مغلقة، فهل يدرك البعض الغائب عن الوعي السياسي، ان هناك وظيفة الاستعداد لكل ما هو ممكن دون أي استخفاف يماثل "خفة العقل" التي سادت مؤخرا.

ملاحظة: ما هو الحكم - الحكمة في اصطحاب محمود عباس "أحفاده" في لقاءات رسمية...هل ذلك مشروع ام عمل تشبيحي لا أكثر...تخيلوا لو أن نتنياهو اصطحب يائير في لقاء رسمي...التوريث حلم بعيد يا انت!

تنويه خاص: شو حكاية بزوغ نجم "الداعشيين" مجددا في قطاع غزة...القصة جد ام لها غاية في نفس يعقوبهم استعدادا لما هو قادم من كبت ومطاردة وقمع سياسي...سؤال مش اتهام يا حمساويين!

درس "نصر الله" السياسي للبعض الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ بداية من الغرابة ان يخرج البعض ليرفض قيام حزب الله في لبنان بقصف سيارة عسكرية إسرائيلية، ويعتبره خروجا عن السيادة اللبنانية، رغم أن غالبية المنتقدين كانوا يسخرون من مواصلة جيش الاحتلال الاعتداء المتلاحق ضد عناصر الحزب في سوريا وقتل شخصيات قيادية، دون ان يقوم الحزب بالرد و "الانتقام"، كما انهم تجاهلوا كلية ان يد إسرائيل الطولى وصلت الى مقر الحزب المركزي في ضاحية بيروت الجنوبية.

المستغرب ليس في قيام حزب الله بقصف سيارة عسكرية لجيش الاحتلال، فذلك بعض من حق، حتى لو ظهر أنه تجاوز بحق "السيادة"، لكن أن يقتصر الرد على حجم العدوان بعملية لا تصل الى البعد التهديدي في خطابي أمين عام الحزب حسن نصر الله، حيث الوعد ألا ينام الإسرائيليون بعد العدوان، وأن يد الحزب طويلة، لكن الخطاب الثاني بعد العملية جاء لينهي كل شيء ويعيد "اليد" الى الجيب، ودخل في مرحلة "تهديد – وعيد" لاحق.

ما يهمنا ليس تنفيذ حزب الله "وعده" أم لم ينفذ، لكن الأهم هي الرسائل السياسية التي يجب التوقف أمامها في خطاب نصر الله الثاني بعد عملية السيارة العسكرية، ودون التوقف عند "اللغة فوق الثورية"، وكمية التهديد التي وردت بها، فالبعد السياسي كان غاية في الوضوح، حيث أعلن نهاية الرد العسكري على عدوان مركب في سوريا ولبنان، مكتفيا بما كان.

نصر الله، بذلك أكد أنه لن يخرج عن "الإطار العام" للدولة اللبنانية، بعد أن تولى رئيس الوزراء الحريري حركة اتصالات لمنع أي تصعيد عدواني جديد من إسرائيل، وذلك ما كان له أن يكون دون التزام من حسن نصر الله بوقف أي عمل عسكري جديد، كما أن روسيا لعبت دورا مركزيا لوضع حد لأي مواجهة غير محسوبة، خاصة وأن حزب الله يدرك أنه لا يستطيع كسر المعادلة السياسية دون توافق مع روسيا، التي تلعب دورا مركزيا في المسألة السورية.

اعلان نصر الله، أكد بوضوح نهائي انه حزب لبناني يدرك حدود "الممكن" في ظل الظروف الراهنة، لذلك اكتفى بما قام به، مع حركة ترويج إعلامية واسعة لأهمية تلك "العملية"، رغم انها عسكريا أقل أهمية من عملية "صيد" دبابة عسكرية على السياج الفاصل مع قطاع غزة.

نصر الله، برسالته تلك، قطع الطريق على قوى لبنانية لان تفتح "سجالا شعبيا" حول سلاح حزب الله، ودوره ومهامه، ما قد يثير عديدا من الإشكاليات له، بعيدا عن "شعبية" طائفية في لبنان، او بعض متحالفين، لكن إعادة النقاش حول "سلاح الحزب" عود لأزمة غابت طويلا من "النقاش المجتمعي اللبناني"، ولذا جاء قرار نصر الله وحزبه بوقف أي تصعيد والاكتفاء بما حدث، مع محاولة "قطف

ثمار العملية" إعلاميا بالقدر المستطاع، واستبدال الرد الأوسع عسكريا برد أوسع إعلاميا.

ولأن "اللبننة" كانت هي محور التفكير والرد في خطاب نصر الله الثاني، فقد تجاهل كليا أي حملات "تضامنية" مع العملية العسكرية، خاصة أهل فلسطين وفصائل سارعت بأنها جاهزة لفتح "جبهة عسكرية" ثانية، فكان خطابه كمن اسال على رؤوسهم مياه مثلجة، رسالة واضحة، ان فلسطين كقضية لم تعد مركزية لأي عربي أو إقليمي مهما حاول الذهاب في لحظات ما الاستفادة منها، وكل يبحث "خلاصه" الخاص، وتبقى العاطفة في مخزن لم يعد له أثر.

رسائل سياسية يجب التدقيق بها من فصائل العمل الوطني الفلسطيني في كيفية التعامل مع "أزمات" تبدو شائكة لكنها تصل الى حلها بسبل أقصر كثيرا مما يفكرون.

المثل الشعبي لا زال حيا، "ما حك جلدك غير ظفرك"!

ملاحظة: بعد هبة الغضب الفتحاوية في غزة، سارعت بعض "أوساط رام الله" لمحاولة "امتصاصه" بالحديث عن تشكيل لجنة خاصة لمراجعة ما كان...هم قبل الكل يعلمون أنهم غير صادقين لأن "المعلم" لن يتراجع!

تنويه خاص: مطالبة قيادات حمساوية وإسلاموية بمحاصرة "التطرف والفكر المنحرف" في غزة، لكنها لم تحدد سبل كيفية "الحصار"...الحكي للهروب من الحقيقة سهل جدا...مطلوب رؤية جادة مش "دروشة جديدة"!

سقطة سياسية لـ"فصائل غزة"!

كتب حسن عصفور/ في سابقة سياسية أصدرت "فصائل غزة السياسية" تحت مسمى هيئة كسر الحصار بيانا، دعت فيه الى مقاطعة الانتخابات الإسرائيلية، تحت زعم غرابته تفوق المطالبة ذاتها، حيث أشارت هذه الفصائل أن " الانتخابات الاسرائيلية المزمع عقدها الثلاثاء الموافق 2019/9/17م هي

انتخابات باطلة، وتُكرس الوجود العنصري لهذا الكيان المصطنع، أنها لن تعطي الشرعية لهذا الاحتلال الغاشم".

يبدو أننا امام "اكتشاف سياسي" عجيب، ان إسرائيل كيان عنصري وتلك الانتخابات باطلة ولا تمنحه شرعية، وكأن المسالة تحدث للمرة الأولى، وليس حدثا منذ عام 1948، أكدت التجربة التاريخية لأهلنا أنهم أكثر قدرة ووعيا في التعامل مع الواقع من أي قوة مهما أسمت ذاتها، تقدم "نصحا" بلا وعي لكيفية مواجهة واقعها السياسي.

دعوات المقاطعة، ليست الأولى التي تصدر من فصائل في إسرائيل أو فصيل فلسطيني ما، لكنها سابقة ان تصدر من مثل هذا "التجمع الفصائلي"، دون أي قراءة واقعية لطبيعة هذه الانتخابات، وأن هناك ما يقارب 2 مليون فلسطيني يعيشون "واقعا خاصا"، لا يخضع لنظريات مرتعشة التفكير، بل كانوا ومنذ قيام دولة الكيان شوكة سياسية في معركة الدفاع عن "الهوية والوجود" لفلسطيني 48.

المفارقة التي تستحق التفكير لمصلحة من جاء هذا البيان "الشاذ" وطنيا، وبالتناقض الصريح مع أصحاب الحق في التقرير عن كيفية الدفاع عن وجودهم داخل هذا الكيان العنصري، وهم أكثر وعيا وخبرة وتجربة من فصائل جسدت "قمة الفشل" في إدارة شانها الوطني، بل أوصلت القضية الوطنية الى عهد ظلامي غير مسبوق.

دعوات عشية الانتخابات توافقت بشكل مثير للتساؤل، مع دعوات الفاشيين داخل الكيان للتحريض على عدم المشاركة العربية في الانتخابات، وجند تحالف اليمين العنصري ونتنياهو كل ما يمكنهم لخفض نسبة المشاركة الفلسطينية في انتخابات اعتبرها أهلنا حاسمة لحيث التأثير العام، خاصة بعد نجاحهم في إعادة تشكيل "القائمة المشتركة".

كان لتلك "المكونات السياسية" الفاشلة جملة ومفرق في عملها وأدائها، ان تصمت وتترقب، إن لم تستطع الترحيب والتأييد بخيار من تحمل الصمود لمواجهة العنصرية في بيتها، وأن تعتبر ذاتها "كيانا مراقبا" الى حين معرفة النتائج، والتي جاءت صفعة سياسية كبرى لتلك "الهيئة الغربية".

أي مصلحة وطنية للشعب الفلسطيني، ان ينعزل 20 % من سكان الكيان عن الحياة السياسية، وهل حقا تلك دعوة لخدمة القضية الوطنية أم لحسبة خارج الحدود، تعمل على تعزيز الفاشية العنصرية بكل ما يمكنه ذلك، دعوات مقاطعة أثبتت كل التجارب الماضية انها لم تكن صائبة، ولم تقدم أي خدمة لمن تحمل البقاء فوق أرض الوطن، ويدفع يوميا ثمنا لذلك الخيار.

الغريب، أن ذات الفصائل لم تتذكر تلك "النصيحة الشاذة وطنيا" في الانتخابات السابقة، التي حدثت قبل 4 أشهر فقط، وان القائمة العربية المشتركة انقسمت على ذاتها، خلافا لما كان في هذه الانتخابات، ما يثير التساؤل حقا، هل كانت دعوة مدفوعة الأجر لخدمة جهة غير فلسطينية، ام غباوة سياسية عامة، وفي كلا الحالتين، يجب من كل وطني فلسطيني إدانة بيان تلك الهيئة ومطالبتها بالاعتذار، والكف عن التدخل فيما ليست لها صلة به، خاصة وأنها نموذج للفشل.

الانتخابات بذاتها وجهت صفعة للفاشية والعنصرية داخل الكيان، بتحقيق القائمة العربية نصرا انتخابيا يضعها كقوة ثالثة ورأس حربة للدفاع عن حقوق الأهل بالممكن والمستطاع، كجزء من معركة البقاء والوجود.

انتصار القائمة العربية المشتركة، هو أيضا هزيمة لتلك المكونات التي طالبت بالمقاطعة، لتؤكد المؤكد أنها قوى فاقدة الرؤية والمسار.

درس سياسي لكل من تصرف بغباوة وصبيانية على أمل أن يتعلم البعض منه، لو كان لديهم سمة القدرة على التعلم، ومن هو فاشل في إدارة شؤونه لا يحق له نصح من اثبت التاريخ انه معلم.

قبل النهاية، اصابت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بإعلان براءتها من تلك الفضيحة السياسية الكبرى!

ملاحظة: عاش أهل فلسطين ليال قاسية وفرحة، بانتخابات تونس والكيان...فرح بنجاح التمسك بالمسار الديمقراطي في تونس الخضراء، وفرح بانتصار القائمة المشتركة...وحزن على حال بقايا وطن بلا انتخابات ولا مصير معلوم!

تنويه خاص: تونس، أي كان الفائز اللاحق، رسخت نهجا ديمقراطيا ثوريا، بلد قرر ان لا يرتد عن مسار الخيار الشعبي الحقيقي، مرشحان من خارج "الكوتا التقليدية" رسما مسار تونس التي تستحق خضارا سياسيا!

عن مستشفى "أمريكا الغزي"...الضرورة والأخطار!

كتب حسن عصفور/ رغم حرارة الأحداث العربية والدولية يوم 24 سبتمبر، خاصة افتتاح الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتطورات المشهد المصري، فرض خبر "المستشفى الأمريكي" في منطقة بيت حانون قرب المعبر مع إسرائيل، كحدث سياسي هام، وربما هي المرة الأولى التي يتحل بناء مشفى بمثل تلك التغطية السياسية والشعبية، بل ان يكون خبرا بتلك الأهمية.

بالتأكيد، طبيعة الموضوع، والجهات المنفذة والمشاركة فيه، هي التي جلبت له تلك "الأهمية"، وما يمكن أن يكون من "أهداف" لها بعد سياسي بشكل أو بآخر.

فهي المرة الأولى التي تقدم أمريكا، عبر جهات غير حكومية، بإقامة مستشفى ميداني خاص في قطاع غزة، كان يستخدم لخدمة "الإرهابيين والمعارضين السوريين"، وتلك اول دلالة غير مريحة، حيث يرتبط العمل "الإنساني" ببعد انفصالي.

من حيث المبدأ، قطاع غزة من أكثر المناطق التي تحتاج الى توفير الخدمات الصحية، خاصة لأمراض مستعصية وفي ظل حصار مركب الأبعاد، ومن الصعب للإنسان الغزي أن يرفض توفير خدمات ضرورية جدا، فيما هو يموت يوميا بأشكال متعددة، بينها عدم القدرة على توفير العلاج، وذلك يمثل قوة دفع كي لا يفكر "المواطن" تحت الموت كما يفكر السياسي، الذي قد لا يعيش ذات الظروف، من حيث قدرة غالبية الساسة على نيل الخدمة الطبية بطرق مختلفة، وتكسر جدر الحصار لهم.

لذا لا يجب أن يلام المواطن الغزي، لو أغمض عينيه جزئيا او كليا، عما تخفيه حقيقة "الإنسانية" الأمريكية – الإسرائيلية لإقامة هذا المشفى، بدعم وتريب

وتسهيل ودفع قطري، أي أن الهدف الجوهري له تعزيز "البعد الانفصالي" بين جناحي "بقايا الوطن"، عبر بوابة "إنسانية".

تلك هي البوابة الرئيسية لتمرير "صفقة ترامب" التي كشفها عنها غاريد كوشنير في مؤتمر المنامة، في يونيو 2019، حيث اعتبر أن "الأبعاد الاقتصادية – الإنسانية" هي القاطرة الضرورية لتنفيذ البعد السياسي للصفقة، والتي نفذ بعضها، والآخر عبر تلك القاطرة الجديدة.

نعم، الطريقة التي ينفذ به المشروع الأمريكي تحت الحماية الإسرائيلية، والخدمة القطرية، هو جزء عملي من الصفقة الأمريكية، بكل أبعادها، سواء أدركت قيادة حماس ذلك، ام انها لم تعلم، وها هي باتت تعلم، بل أنها وافقت أن يكون هناك دور أمني إسرائيلي داخل أراضي قطاع غزة، ما يمثل "تطورا في مفهوم التنسيق الأمني"، حيث لن يبقى عبر آخرين، بل سيفتح الباب المباشر.

كان من الممكن إزاحة "البعد السياسي" من وراء "الخدعة الأمريكية – الإسرائيلية والقطرية"، وقطع الطريق على الهدف الخبيث من استغلال الحاجة الإنسانية لأهل قطاع غزة، لو ان حركة حماس قفزت عن "الذاتية السلطوية"، وأصرت على أن يكون ذلك عبر موقف فلسطيني موحد، وبالتنسيق مع وزارة الصحة في رام الله وكذلك عبر شفافية كاملة مع القوى السياسية، الى جانب أن يكون ضمن رعاية مصرية، بل وكذلك دور خاص للأمم المتحدة بما لها من مسؤولية في القضية الفلسطينية.

قد يرى البعض، ان سلطة رام الله هي جزء من حصار مرضى قطاع غزة، وهناك من الشواهد ما يرسل كل العاملين في هذه المؤسسة الى جهنم السياسي، لكن "الضرورة الوطنية" تفرض ما هو فوق "الإنساني"، ممرا إجباريا، يمكن بحث بدائله لو ان "الرسمية الفلسطينية" تخلت عما لها في هذا القرار.

وكان وجود مصر يمثل "حماية سياسية"، بل كان لها ان تكون عامل مساعد في تطوير ذلك بتقديم "دعم طبي" كادرا فنيا أو دوائيا.

المسألة ليس طبية صحية فحسب، رغم الحق الإنساني، لكن البعد السياسي بها خطر وخطر كبير...فهل تتدارك قيادة حماس ذلك، ام أنها ستقول "دع القافلة تسير...." و"مشفى لو كان شو ما كان..."!

القرار لدى حماس وليس غيرها!

ملاحظة: تطورات "الحكاية" المصرية في الأحداث الأخيرة تفرض مسارعة فلسطينية لمعاجلة أي آثار ستتركها، بعيدا عن أي مبررات ستقال، لن يحتمل مزيدا من توتر...واضح أو بدها شرح يا...!

تنويه خاص: الفتاة الطفلة السويدية غريتا تونبرغ (16 عاما) قدمت مرافعة عالمية لقادة العالم...مرافعة لخصت ملامح الموت الناتج عن الدمار البيئي...غريتا اختصرت كل أوصاف هؤلاء بقولها "أنتم شياطين"!

"عناقيد التنمية" في الضفة و"عناقيد الغضب" في غزة!

كتب حسن عصفور/ استمرارا للمظهرية السياسية، التي حكمت مسار "حكومة عباس" الأخيرة برئاسة د. محمد أشتية، لجات الى الحديث "التفخيمي" لمخططاتها القادمة، وصلت ان تعلن عما أسمته بعناقيد التنمية في مدن الضفة المحتلة، مظهرية لغوية تفترق كثيرا عن الحقيقة القائمة، بل والممكنة في ظل الحالة السياسية التي تعيشها "بقايا السلطة" في مناطق بالضفة الغربية.

مع كل تطاول احتلالي على الأرض الفلسطينية، تذهب "حكومة الكلام اللامتناهي"، لتعلن عن مشروع ما، ويبدو ان تطبيق القانون الإسرائيلي على كل الطرق والمستوطنات في الضفة، وتصريحات فرض السيادة الإسرائيلية، والغزوات اليومية غير المتلاحقة لقوات الاحتلال في قلب مناطق "السيطرة الأمنية" لسلطة رام الله، تمنحها شهية الكلام أكثر فأكثر.

د. أشتيه تباهي قبل أيام بأن حكومته بدأت بـ "عناقيد التنمية الشاملة" في الضفة، حيث "عناقيد الزراعة" في قلقيلية، و"عناقيد الصناعة" في نابلس، و"عناقيد السياحة" في بيت لحم و"عناقيد متعددة الرؤوس في أريحا"، ومعها "الإعلان"

الأبرز بإلغاء التصنيفات المتعلقة بالأرض، وبالطبع لم ينس الوزير الأول بالقول إنهم بدأوا بمنع أي بضاعة إسرائيلية لها مرادف في السوق الفلسطيني.

ولنفترض ان كل ما قاله يحمل بعضا من "المصداقية"، ولديه وما يسمى "حكومة" خطة عملية لتنفيذ تلك "الإعلانات"، اليس من المفضل أن تكون خطة "عناقيد التنمية" لكل مدن السلطة في الضفة والقدس والقطاع، وهل يمكن لأي حكومة تدعي أنها حكومة فلسطينية، أن تتقدم بتصور تنموي لبعض مناطق دون غيرها، كان يمكن ان تتقدم بخطة نظرية شاملة، ويقال أن التنفيذ وفق الممكن، لو كان الهدف مشروع لوطن مش لغيره.

هل يعقل أن بلدات القدس ليست جزءا من "حملة العناقيد التنموية" وليس بها ما يستحق، وكذلك قطاع غزة أليس جزءا من مسؤولية هذه الحكومة وفقا لكتاب التكليف، ام انه تم تعديله ضمن "قراءة جديدة".

أليس غريبا، ان يتم الإعلان عن "بعد تنموي" بعد ورشة البحرين وما تم الحديث عنه من "عرض اقتصادي" مرافق للخطة الأمريكية، حيث تتزامن حركة إعلانات حكومة رام الله التنموية مع اقتراب الإعلان الرسمي لها بعد الانتخابات الإسرائيلية، أي نظريا سيكون ذلك شهر أكتوبر القادم، فهل تلك مصادفة تنموية أم موامأة تنموية مع البعد الاقتصادي لصفقة ترامب.

الأهم من كل ذلك، ان حكومة رام الله، تقرر بعدا سياسيا دون أدني قيمة للمرجعية التمثيلية منظمة التحرير، حتى لو كان اعلانا شكليا، كما هو اعلان الغاء تصنيف الأراضي، فالمفترض ان تلك الخطوة جزء من رؤية شاملة للخروج من الفرض الاحتلالي، وليس بقرار وزاري لن يجد من يتعامل به بجدية.

هل يمكن ان يصدق الفلسطيني، ان اعلان خطة تنموية لبعض الضفة دون قطاع غزة والقدس، ليس جزءا تنفيذيا للمشروع الأمريكي بلغة ثورية جدا، يتم تنفيذه دون اعلان التوافق معها، خاصة وأن الإدارة الأمريكية ترى أن "الاقتصاد هو مفتاح الترويج" لخطتها، وتحديدا بعد الأزمة المالية المفتعلة من قبل رئيس سلطة حكم محدود تقلص كثيرا جدا.

المفارقة الأهم، أن حركة "إعلانات التنمية" تتزامن مع حركة إعلانات الخنق ضد قطاع غزة وموظفيها، وصلت الى حد اعتبار قرارتها حول التقاعد المالي والتمييز في الرواتب بين موظفي الضفة عن موظفي القطاع، تحمل بعدا "عنصريا" بين شمال وجنوب.

حكومة رام الله، تعلن عن "عناقيد تنموية" في الضفة بينما تعلن عن "عناقيد خنق" قطاع غزة...

"أريد أن أضع علامة عار على جبين الأوباش الجشعين المسئولين عن هذا الكساد العظيم ". عبارة صاغها الكاتب الأمريكي البارز جون شتاينبيك في الرواية الخالدة "عناقيد الغضب". عبارة تصلح لأن يعاد قولها لـ "الأوباش الجدد".

ملاحظة: أن يقتحم ساسة الكيان الحرم الإبراهيمي بتلك الوقاحة السياسية، ويخرجون منها كما دخلوها "آمينين"، تكشف أن ثقافة الرد الشعبي لم تعد جزءا من سلوك الفلسطيني... صحيح شو اخبار قوات أمن السلطة هناك!

تنويه خاص: د. أشتية قال، انه لا ترقية أو علاوة لموظف لا يعمل ...هو مين اللي طلب من موظفي قطاع غزة الجلوس في البيت والمقاهي لمنح حماس الحق في ترتيب البيت كما تريد ضمن المخطط المتفق عليه...معقول ذاكرتك "هرمت" يا دوك!

لماذا اختارت حماس "شراكة" عباس ورفضتها مع أبو عمار؟!

كتب حسن عصفور/ تحاول حركة "حماس" بكل السبل الهروب أو التهرب من الإجابة على سؤال، ما هي الدوافع التي أدت بها الى الموافقة على المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، هروب سياسي يخفي كثيرا من "أسرار" مسار حركة حماس وأهدافها في العلاقة مع منظمة التحرير والسلطة الوطنية.

مع كل ذكرى لتوقيع اتفاق اعلان المبادئ المعروف إعلاميا باسم "اتفاق أوسلو"، لا تترك حماس كلمة وصفية لتشتم الاتفاق ومن قاده وفاوض عليه، دون تدقيق

في اللغة والوصف، وبوعي كامل لهدف سياسي، تقوم بخلط بين توقيع الاتفاق وما حدث لاحقا، وتتجاهل كليا المعارك السياسية – العسكرية التي قادها الخالد المؤسس لأول كيانية فلسطينية معاصرة الشهيد ياسر عرفات.

من حق حماس وكل القوى، ان تقول ما تراه موقفا في الاتفاق، دون تطاول على "سيد الشهداء السياسيين" أبو عمار، بعد أن قاد أطول مواجهة عسكرية ضد الغزاة المحتلين، في حين كانت حماس متحالفة وتخدم بشكل كامل أهداف "محور العداء" لياسر عرفات، وهو محاصر وبعد معركة كمب ديفيد الكبرى عام 2000.

وكي لا نغرق في فتح ملفات حماس وتوقيت قرار جماعة الإخوان المسلمين في الأردن لفرعهم في الضفة والقطاع لانطلاقة "حماس" أواخر 1987، نذهب الى السؤال المباشر، لماذا رفضت حركة حماس "المقاومة جدا" الشراكة السياسية والعملية مع ياسر عرفات، وقبلتها فورا مع محمود عباس.

ما قبل تأسيس السلطة الوطنية، حاول الشهيد المؤسس أن يصل الى اتفاق مع حركة حماس، الدخول في منظمة التحرير كشريك رئيسي، لكنها وضعت "شروطا" تعجيزية تعلم يقينا انها لن تقبل ابدا، شروط لم يكن هدفها التوصل الى اتفاق وطني مع منظمة التحرير، لأن القوة المتحكمة في القرار في حينه كانت جماعة "إخوان الأردن"، وهي التي رفضت أيضا ان تكون جزءا من "القيادة الوطنية الموحدة" في الداخل خلال الانتفاضة الكبرى.

انطلاقة حماس السياسية، كانت أول ظاهرة سياسية انشقاقية في العمل الوطني، وعملت بتوجيه من قيادتها الأردنية، ان تكون "موازيا تمثيليا" لمنظمة التحرير لزرع فكرة "البديل الموازي"، لذا بذور الانقسام الوطني الذي نشهد عصره الراهن بدأ مع تأسيس حماس ورفضها أي "شراكة كفاحية – سياسية" مع منظمة التحرير ومع "قيادة الانتفاضة الوطنية الكبرى – القيادة الوطنية الموحدة".

وبعد تأسيس السلطة الوطنية والانطلاق لتعزيز كيانيتها، عبر أول انتخابات برلمانية موحدة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، حاول الخالد مع حركة حماس للمشاركة في الانتخابات لترسيخ وحدة سياسية عامة، مع

الاحتفاظ بحقها في معارضة اتفاق أوسلو، لكنها رفضت كليا بذريعة أن ذلك البرلمان هو ركن رئيسي من اركان الاتفاق والمشاركة به تعني الموافقة عليه.

واقدمت 4 شخصيات مركزية من حماس على اعلان موافقتها الترشح للانتخابات، منها رئيس الحركة الحالي إسماعيل هنية، ومعه خالد الهندي، ود. عبد الله الفرا وسعيد النمروطي، ولم تمض 24 ساعة على ذلك حتى أصدرت بيانا هددت الشخصيات الأربعة بالعقاب، بما يحمل في طياته القتل، ما لم تنسحب فورا من الترشح، وقد كان.

وطوال قيادة الشهيد المؤسس للسلطة الوطنية، لعبت حماس دورا تخريبا بالتحالف مع دول عربية وإقليمية لتدميرها، بكل ما يمكنها ذلك.

وبعد المواجهة الوطنية الكبرى من عام 2000 الى 2004، أثر قمة كمب ديفيد، ورفض الخالد مشروع الحل الذي يهود البراق ما أدى لاغتياله، وانتخاب محمود عباس رئيسا عام 2005، حدث تطور "تاريخي" بأن أعلنت حركة حماس موافقتها على المشاركة في الانتخابات التشريعية، التي فرضتها أمريكا وإسرائيل فرضا على عباس، وبدون سابق توضيح سياسي، او مراجعة لموقفها.

حماس، التي اعتبرت المشاركة في انتخابات 1996 مشاركة في تنفيذ اتفاق أوسلو، هي حماس ذاتها التي وافقت على دخولها عام 2006، وهي تعلم يقينا انها طلب أمريكي – إسرائيلي، سمح لها أن تشارك بها دون قيد أو شرط، ولعبت قطر دور السمسار السياسي لها، وحققت حماس فوزا هاما ونالت أغلبية كبيرة، وأصبحت جزءا من "كيانية أوسلو" الذي فقد كل ما به منذ اغتيال أبو عمار وبعد قمة كمب ديفيد.

حماس رفضت الشراكة مع أبو عمار لكنها اختارتها مع عباس، دون ان تقدم تفسيرا سياسيا لذلك الانقلاب الكبير، والتجاوب مع رغبة أمريكية ـ إسرائيلية بعد أن رفضتها بطلب فلسطيني، رغم انها تعلم ان الانتخابات الثانية ليست جزءا من اتفاق أوسلو، ومن أراد فرضها كان يبحث تمديد المرحلة الانتقالية بلا مضمون فلسطيني والاكتفاء بالإملاءات الإسرائيلية فيها، أي أن حماس دخلت مرحلة سياسية ليس ضمن إطار أوسلو بل ضمن مفهوم أمريكا وإسرائيل لذلك الاتفاق.

ودون ان نذهب بعيدا في الشبهات الوطنية وراء ذلك القرار، على حماس أن تصارح شعبها بذلك، وأن تقدم كشف حساب سياسي لها منذ أن خطفت قطاع غزة في انقلاب كان جزءا من المخطط الأمريكي لانتخابات برلمانية ثانية تمهد للانقسام – التقاسم القائم.

الى حين ذلك، والذي قد لا يحدث ابدا، لأنها أكثر جبنا من القيام به، كونه فضيحة سياسية كبرى، لماذا تصر حماس وقيادتها على التمسك بكل امتياز أوسلوي حتى تاريخه...

ليس بالشتائم تتطهر الحركات التي عليها جبل من الاتهامات!

ملاحظة: لماذا تغيب تنفيذية المنظمة عن التطورات السياسية في الفترة الأخيرة، وتستبدل دورها بصور ولقاءات فردية وتصريحات متناثرة لكل عضو فيها..هل بدأت حركة تدمير "الكيانية الوطنية الكبرى" بعد تدمير الصغرى!

تنويه خاص: الحركة التي لا تجرؤ مواجهة اتهامات سفير لها باللصوصية والفساد، لا يحق لها ان تذهب بالتطاول الخالد ياسر عرفات...الخداع لن يدوم مها طال زمنه!

"مبادرات" المجهول السياسي...!

كتب حسن عصفور/ كان يمكن لمبادرة "الثمانية"، التي أطلقتها فصائل فلسطينية من غزة، لإنهاء الانقسام، ان تكون "قاعدة سياسية" جادة لو انها تعاملت مع جوهر المسالة التي فتحت باب الانقسام ذاته، ووضع أسس عملية لمعاجلة مسبباته، وليس البحث عن كيفية ردمه، وهو السبب الحقيقي الذي شكل جدارا منيعا لعدم وضع نهاية للكارثة السياسية التي تشكل الخطر الأول على القضية الوطنية.

مبادرة "الثمانية" اشارت الى "نصوص" متفق عليها منذ ما قبل 2006 حتى آخر ورقة توافقوا عليها، وشكلت حكومة باسم "التوافق الوطني"، لكنها مارست غير

ذلك، وكل ما رصدته "ورقة الثمانية" لم يمنع ابدا عدم التوصل الى نهاية الانقسام، وبالتأكيد، لا وحدة وطنية.

المراجعة السياسية الشاملة لمسار "زمن الانقسام"، وتحديد المسؤولية السياسية ومسبباته، هي الباب العملي لضمان الانتقال العملي الى محاصرة ذلك، أما الاكتفاء بإعادة انتاج المنتج بقالب جديد، فليس سوى تأكيد لإعادة انتاج الفشل بشكل "جماعي".

ولعل "الثمانية" ارتكبوا خطأ "اجرائيا"، بأن تقدموا بتلك المبادرة إعلاميا قبل خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة، كونها تعلم يقينا انه سيتقدم ببعض "وجهة نظر" فيما يتعلق بالوضع الداخلي وكذا في مسألة العلاقة مع دولة الكيان، ولذا تسرعها كان "سقطة سياسية"، ربما تمت بتنسيق ما مع طرف ما لغاية ما، لكنها بالتأكيد وضعت عقبة لعدم التفاعل الإيجابي مع جوهر المبادرة.

وما تسارع بعض مركبات "الثمانية" بالترحيب الفوري بمبادرة عباس الانتخابية دون تدقيق في جوهرها، يكشف مدى هشاشة جوهر "مبادرة الثمانية"، وغياب آلياتها الحقيقة، فكيف يمكن الاستجابة مع مبادرة تبحث تكريس المرحلة الانتقالية والسلطة الاحتلالية كمرجعية أعلى، وبين التأكيد على تطبيق قرارات الشرعية الفلسطينية، بل كيف يمكن بحث "مبادرة الثمانية"، والقضية المركزية للرئيس عباس وفصيله هي مسألة أخرى.

المسألة المركزية بعد خطاب عباس وتقديمه "الانتخابات البرلمانية" لسلطة الحكم الذاتي، ماذا سيكون مصير تلك المبادرة، وهل تستمر في البحث عن كيفية تنفيذها، أم أنها ستذهب الى تأجيلها والبحث في كيفية التفاعل الانتخابي، دون البحث عن مآله السياسي، الذي يكرس مرحلة الاحتلال.

لو اختارت " الثمانية" البحث في كيفية التجاوب مع دعوة عباس الانتخابية، فتلك تمنح حركة فتح الحق بعدم بحث المبادرة قبل الانتخابات، التي ستفرض واقعا سياسيا جديدا لا يحتاج ورقة فصائلية، بل رسم خريطة طريق جديدة وفقا لإفرازات النتائج الانتخابية، ما قد يطيح بالورقة كاملا، خاصة وأن تيار الرئيس عباس تجاهل كليا الحديث عن منظمة التحرير، كونه تعامل مع المجلس "الوطني" الأخير بأنه مجلسا "شرعيا"، رغم افتقاده للأسس القانونية لذلك.

هل ستواصل الفصائل عرض مبادرتها، وتتجاهل الدعوة الانتخابية، بعد أن رحبت بعض فصائلها "المركزية" بها، (حماس، الجهاد، الشعبية، حزب الشعب وبعض الديمقراطية في شخص قيس عبد الكريم نائب الأمين العام)، وهي تعلم أن حركة فتح (م7) لن تعير اهتماما لغير دعوة عباس.

تقديم "المبادرة" وخطاب عباس كشفا ان البعض يتحرك فقط بحثا عن تحرك، وليس لبحث عن حل سياسي جاد ومسؤول للخلاص من "النكبة الكبرى الثالثة"، التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

دعوة الانتخابات بشكلها الراهن ستؤدي الى كارثة وطنية، و"مبادرة الثمانية" بلا أنياب سياسية ستؤدي الى تعزيز "الانقسام" بأبعاد جديدة، وقد تكون بوابة خلفية لتنفيذ صفقة ترامب.

ما يجب، وقفة حقيقية لتحديد أي انتخابات يريد الشعب، ومجددا أهي لدولة ام لسلطة...الجواب هو مفتاح القادم السياسي!

ملاحظة: عدم تغطية وكالة أنباء سلطة الحكم الذاتي المحدود كلمات بعض المسؤولين العرب في الأمم المتحدة، رغم موقفها من فلسطين، "سقطة سياسية" تشير الى أن هوى الحاقد غلاب...

تنويه خاص: ما حدث في جامعة بيرزيت من "طوشة فصائلية" وفي مخيم خانيونس من "طوشة عشائرية" كشف أن الجريمة تتأصل بأشكال متعددة...وتؤشر أنها قد تكون بابا لفوضى بدأ الترتيب لها للمرحلة القادمة!

مصر ومعادلة سياسية جديدة مع قطاع غزة!

كتب حسن عصفور/ سواء اعترف لم يعترف، القائمين على مسيرات كسر الحصار، بأنها فقدت كثيرا من قيمتها الكفاحية، وبدأت تنحو الى كونها "عبئ مضاف" الى أعباء قطاع غزة المتراكمة منذ العام 2007، وحصار فاق كل أشكال الحصار التي مرت في منطقتنا، وكلما زاد "عناد" القائمين عليها كلما تحولت الى سلاح مضاد، حيث أن كل ما يمكنها تحقيقه قد تلخص في نهاية الأمر

الى معادلة تتراوح بين حين وآخر، وفقا لمسار "مناورة التسخين" محسوبا كان، ام "فرديا" كما حاولت حماس ان تصف عمليات خارج المألوف.

معادلة تهدئة مقابل مقال" لم تكمل طريقها، ويبدو أنها لن تكملها، بعد أن نجحت قوى إسرائيلية بالضغط لوقف نقل الحقائب المالية القطرية والحد منها كثيرا، بل دفعت قطر للاستجابة الى ذلك وتسحب يديها من تنفيذ مشاريع حيوية في قطاع غزة، وتخفض دعم أموال الوقود الى النصف، بعيدا عن مواقف ساذجة حاولت حماس تمريرها تبريرا للموقف القطري.

بعد تصعيد كاد ان يصل الى فتح معركة عسكرية واسعة، قد تخرج عن السيطرة، وصلت مصر مجددا الى قطاع غزة، في رحلة مهامها محددة، في ضوء لقاءات القاهرة بين حماس والمخابرات المصرية، التي كان لها دورا هاما في تعطيل عجلة التدهور الأمني في القطاع، وكذا تصريحات ملفتة للرئيس عبد الفتاح السيسي خلال لقاء زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، حول مسؤولية مصر نحو قطاع غزة، ما يؤكد أن هناك "جديد" في المسؤولية المستقبلية، دون مساس بالتمثيل الوطني العام، ولكن دون أن يسمح بفيتو في غير مكانه وزمانه!

لذا الوفد الأمني المصري، سيعمل وفق تلك الإشارة، التي قد تفوق في بعض ملامحها معادلة "تهدئة مقابل تسهيلات"، المرتبطة بالعلاقة مع دولة الكيان، وتضع قواعد خاصة بالعلاقة بين مصر وقطاع غزة بما يعمل على تغيير قواعد المشهد السياسي، وفقا لكون قطاع غزة جزءا من "بعد مصر القومي – الأمني"، بكل ما يترتب على ذلك من مسؤوليات.

المعادلة التي سترى النور، تشمل فيما تشمل فتح باب الجامعات المصرية من جديد لتحتضن أبناء قطاع غزة، ومعها تنشيط باب التبادل الاقتصادي الى الحد الأعلى لكسر جانبا كبيرا من الحصار المفروض.

الرؤية المصرية "المستحدثة" لن تبقى المعادلة القديمة كما كانت بيد الكيان والفصائل، بل ستدخل لها وعليها "مضامين" تمنحها حيوية وفعالية، ولكنها تفترض أولا رؤية فصائلية جادة وعملية للوضع الأمني العام في قطاع غزة،

خاصة في مواجهة "التكفيريين" بكل أشكالهم" وقطع دابر أي علاقة مع قوى الإرهاب في سيناء.

معادلة مصرية جديدة، قد تجد طريقها لكسر الحصار فعلا، ولمنع أي حرب عدوانية تفوق في تدميرها حروبا سابقة بعد الانتخابات الإسرائيلية، تمهيد لفرض واقع سياسي جديد يتماشى والخطة الأمريكية للسلام (صفقة ترامب).

التحرك المصري، ليس استنساخا لما سبق، ولكنه يحمل جديدا وفق تصريحات السيسي الأخيرة، التي اثارت الاهتمام بها توقيتا ومناسبة، باختياره لقاء مع شخصية عربية ليرسل رسالته السياسية لكل من يعنيه الأمر، حول أهمية القطاع للأمن القومي المصري.

هل تستطيع "قيادة غزة السياسية" إدراك البعد الجديد في الحراك المصري وتضع رؤيتها المقابلة، ام تستمر وفقا لمسارها الذي أصابه "اهتراء وطني وشعبي"...تلك هي المسألة.

ملاحظة: رئيس حركة حماس هنية، أشار الى أن هناك مؤامرة لتهجير شباب القطاع، وهذا صحيح جدا جدا، لكن من هم أطرافها، وهل فقط هم العدوين الأمريكي والإسرائيلي ام هناك من بين "أضلعنا" عدو كامن...فكروا أكثر!

تنويه خاص: الإعلام العبري يواصل حرب "الاستفراد" بحركة الجهاد، يعمل جاهدا لتحميلها مسؤولية حول أي تسخين...الهدف ليس فرق تسد فقط بل اضرب طرفا لترهب غيره...لعبة مش حتزبط!

مقابلة عباس المسيئة تستوجب رجمها...!

كتب حسن عصفور/ كان التقدير، ان تخرج رئاسة سلطة رام الله بتوضيح لما تم نشره إعلاميا منسوبا للرئيس محمود عباس حول عدد من القضايا، بعضها يمثل إهانة سياسية للشعب الفلسطيني، ولنواب القائمة العربية المشتركة، واستخفافا بقيمة الكفاح المسلح وأثره في المواجهة مع العدو القومي.

نشر "موقع الحياة" يوم الأحد 29 سبتمبر 2019، مقتطفات هامة من لقاء غير علني بين عباس وفلسطينيين في أميركا على هامش مشاركته في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أشار الى محاور مفصلية مست المشهد السياسي.

استهتر عباس بالكفاح المسلح وبكل فلسطيني عندما أعلن رفضه العام بل، متحديا "قولوا عني منبطح"، و"حققنا المنجزات السياسية لـ "أننا عرضنا قضيتنا بشكل صحيح وبلا عنتريات وليس على طريق وين النشامى"...

والحقيقة ان هذه الفقرة تلخص بشكل مكثف كيف تعامل عباس مع تاريخ ما قبله، ومارس تضليلا غريبا، وكأن المنجزات السياسية السابقة ليست نصرا أو مكتسبا، رغم أن الحقيقة التي يعلمها الطفل الفلسطيني، ان جوهر الانتصارات السياسية جاءت في زمن ما قبله، بقيادة الخالد الشهيد أبو عمار.

وبتدقيق، ففي عهد عباس باتت القضية الوطنية على طريق الدمار العام، وباتت الحركة الصهيونية على أعتاب "حلمها التاريخي" في إقامة "دولة اليهود" وبناء الهيكل على حساب المسجد الأقصى، وفصل الضفة عن قطاع غزة، للسماح بإقامة " إمارة غزة"، فيما منظمة التحرير الفلسطينية باتت "مسمى خالي الدسم السياسي".

المنجزات السياسية، بما فيها بناء السلطة الوطنية الفلسطينية كانت ثمرة للنضال العام، بما فيه الكفاح المسلح، الذي شكل رافعة الثورة المعاصرة، التي سمحت بوجود "رئيس وتشريعي وحكومة".

المزايدة الساذجة برفض الكفاح المسلح، كان بديلها "كيفية عرض القضية"، أي معادلة تكثف الاستغباء العام، او الغباء الخاص، كان له أن يقول إن العمل العسكري قد لا يكون الأنسب راهنا، ويجب تكثيف دور المقاومة الشعبية بكل ما تمثله من بعد نضالي، كما كان في الانتفاضة الوطنية الكبرى.

كان له أن يعلن، ان الأمن الفلسطيني لن يكون شريكا مع أمن المحتلين في ملاحقة "نشطاء الهبات" بكل مظاهرها، ولن نعود لملاحقة الغاضبين من القهر الاحتلالي، كما سبق خلال "هبة السكاكين" وعمليات "الدهس والطعن" الأخيرة.

ودون البحث في جوهر موقفه المصر أن يبقى مرتبطا بدولة الكيان وسلطة الاحتلال، عبر اتفاقات داستها الدبابات الإسرائيلية منذ العام 2000 حتى اغتالت رمز الثورة والشعب، و"أب الوطنية المعاصرة"، فهو لم يقدم أي رؤية سياسية تصادمية مع المشروع التهويدي الجاري تنفيذه بكل "ثقة" وبكل استخفاف بعباس وتحالفه واجهزته، التي باتت "حارسا" لجيش الاحتلال.

جاء حديثه عن العلاقة مع أمريكا ليكشف هزالة نادرة، حيث اعتبر ذاته "شريكا معها في الحرب ضد الإرهاب"، رغم رفضه لصفقة ترامب وموقفها من القدس واللاجئين، هل يمكن أن نجد موقفا "شيزوفرينييا" كما هذا.

وكان مفاجئا تطاوله على نواب القائمة المشتركة، وكأنه يرسل رسالة ما الى طرف إسرائيلي، وعل هجومه غير المبرر و"غير الأخلاقي" جاء لترضية جهاز "الشاباك"، خاصة بعد موقف غالبية القائمة التي رفضت نتنياهو، وأعلنت موقفا واضحا بذلك.

مقابلة تلخص "العيب السياسي" بكل أركانه...تستحق "الرجم السياسي" بكل مظاهره!

ملاحظة: مارس عباس خلال مقابلة صحفية دور "المرجعية العليا – الخمينية السياسية" لكل الفلسطينيين، دون ان يقدم لهم ما يبل ريقهم الوطني...شكلها مرجعية لتجفيف الروح!

تنويه خاص: هل تحدث "المعجزة السياسية" ويتم ارسال ترامب ونتنياهو الى مصيرهم المحتوم...عزلا وسجنا...هو المسار الذي يجب ان يكون!

نتنياهو...السقوط الكبير وصورة ذل لن تزول!

كتب حسن عصفور/ "الصدفة الزمنية" بين تصريحات نتنياهو "التهويدية" وبين قذيفة بلا رأس، كانت هي الرد الأقوى على "عنترية سياسية" حاول منها ومعها رئيس حكومة الكيان، ان يجد طريقا لكسر معادلة الهزيمة في الانتخابات القادمة.

ما قبل يوم 10 سبتمبر 2019، كان البحث عن خسارة من أراد تسويق نفسه بانه "ملك إسرائيل"، ومع السقوط الانتخابي مصيرا الى أحد زنازين سجن طال انتظاره، ولم يكن ضمن الحسابات، لأي كان، تلك الخاتمة التي ستلاصق صورة الغر بيبي نتنياهو يركض هاربا من صوت قذيفة صاروخية، ضلت طريقها من قطاع غزة لتسقط حيث كان، فتحول من "عنتر" الى "جرذ" يبحث حفرة للاختباء.

لن نقف كثيرا عند من أطلق القذيفة، ولما وهدفها، ومن ستخدم، فتلك "لها حسبة سياسية مختلفة"، لكن الأهم الخالد ابدا، ما تركته من نهاية لن يتمكن نتنياهو من "ترميمها" مهما فعل، ويبدو انه لن يفعل لأن "امن إسرائيل" ليس حسابا شخصيا للحاكم، كما في بلادنا المصابة بمرض "الجرب الذاتي".

الأجهزة الأمنية التي لجا اليها رئيس حكومة الكيان، لم تسعفه للقيام بعملية "ثأرية" لشرفه المهان، فهي ملك لكيان وليست بأمرة فرد، أي كان، ولن تذهب في مغامرة عسكرية قد تكون كلفتها أكبر من حسبة "شخص مهدور الكرامة" ليس عسكريا فحسب، بل ربما يحدث منعطف سياسي لم يكن ضمن "الحساب التقليدي"، خاصة بعد بيان العربية السعودية، الذي قد يكون "نقلة نوعية" في رد الفعل، ولأول مرة منذ زمن تدعو لقمة إسلامية طارئة.

سقوط نتنياهو الانتخابي، لم يعد هو المسألة، فتلك باتت حقيقة، تحدث لأول مرة في تاريخ الكيان، خسارة قبل التصويت، لكن المشهد بذاته بات سخرية من مختلف "الأطياف السياسية" بما فيه "شركاء" له في التحالف الحاكم، أحدهم وصفها بصورة " اذلال وطني"...

قذيفة غزية "مجهولة المصدر والغاية"، فعلت ما فاق كل بيانات الكلام بعد تصريحات نتنياهو الاستعراضية حول فرض السيادة على مناطق بالضفة والغور

لو فاز بالانتخابات، رغم انها لم تكن مفاجئة ابدا، ولكن البعد "المسرحي" فيها أنتج غضبا واسعا، وجاء رد الفعل ليكشف أن "العقل السياسي" العام ليس حاضرا، عندما قال نتنياهو قبل أيام فقط، ان "المستوطنات" هي جزء من "السيادة الإسرائيلية، كما غور الأردن، بل وأكثر الأمن من البحر الى النهر سيكون إسرائيليا.

لكن "المسرحية الجسدية واللغوية" ودراما إعلامية بحثا عن أصوات انتخابية، فتحت باب غضب عربي ودولي، قد نصفه بـ "رب صدفة خير من ألف كلمة"، فكانت النتيجة رسم مسار النهاية السياسية الكاملة لشخصية لم تعتقد يوما أن تلك هي النهاية العار.

ربما تكون القوى المعارضة لليكود ورئيسه أول مرة في حال فرح خاص لقذيفة وصلت من قطاع غزة الى منطقة إسرائيلية، قذيفة قد تكون "الجائزة الكبرى" لهم في العملية الانتخابية...

هل من حقنا ان نشمت في هذا المدع، نعم ويجب أن تصبح تلك الصورة أيقونة فلسطينية، مقارنة بصور الزعيم الخالد وهو يقف شامخا وسط قصف وحصار، وقولته الأشهر، "شهيدا شهيدا شهيدا وليس طريدا طريدا طريدا".

غزة دفعت ثمنا كبيرا في سنوات حكم نتنياهو، لكنها حملت شرف كتابة نهايته المذلة تاريخيا...طريدا من الحياة السياسية الى سجن عار أبدي!

ملاحظة: تهديد عباس بإلغاء الاتفاقات لو نفد نتنياهو ضم المستوطنات...قمة المهزلة بعد ان امر ببحث الإلغاء قبل كم يوم فقط.، معقول دخلنا مرحلة "الزهايمر السياسي"!

تنويه خاص: ليت السعودية تعمل على عقد قمة إسلامية طارئة قبل الانتخابات الإسرائيلية، علها تكون رسالة سياسية لمن سيفوز، أنه لا سلام دون حل على قاعدة المبادرة العربية...هل تفعلها!

هل بات "الانقسام" مصلحة فصائلية!

كتب حسن عصفور/ قدمت "8" فصائل فلسطينية ورقة سياسية أسمتها من "أجل الوحدة الوطنية وانهاء الانقسام"، وعلها الأكثر إيجابية مما سبقها نصوصا واوراقا وأفكارا، وكلها تحت ذات الشعار، بل ان بعضا من ذات الفصائل كانت جزءا من حراك شعبي لإنهاء الانقسام، انتهى الحراك واختفى حتى عن اصدار البيانات التي لم تعد تكلف صاحبها شيئا.

ورقة الفصائل الثمانية، تحمل طيات فشلها السريع جدا، وهذا ليس "حكما متسرعا" كما قد يخرج البعض ليجادل، ولكن، بقراءة أولية وهادئة، نكتشف أن تلك الفصائل، ومنها مسميات تاريخية في مسار الثورة الفلسطينية المعاصرة، أصدرت ورقتها من قطاع غزة، رغم ان غالبية قيادات تلك الفصائل في الضفة، كما أعلنت عن مؤتمر صحافي لكشف مزيدا مما ستفعل، وأيضا في قطاع غزة، دون أي تواز بالضفة المحتلة، وهو مؤشر مبكر، عن "جبن سياسي" يحمل الفشل المبكر.

وبالتأكيد، ان تحتكر "بعض" فصائل لذاتها "ثقافة الحل والربط"، رغم انها كانت عمليا جزءا من المشكلة، وتدير ظهرها لمكونات فاعلة، سواء كانت هيئات مجتمعية او شخصيات ذات أثر، قد يفوق بعض موقعي الوثيقة، ما يكشف أن "الثقافة السائدة" لا تزال "حزبية منغلقة" متعالية عن الواقع القائم، بأنها ليست ثقلا حقيقيا، يمكنه ان يكون عاملا حاسما لتحمل مهمة "مسمى الورقة الفصائلية".

المؤشرات تحمل "بشاير النكسة السياسية"، كونها لم تنطلق من قاعدة صلبة شعبية او مجتمعية، ولم تتصرف بقوة التأثير وبأنها غابت عن التفاعل العملي بالضفة الغربية، بما يحمل سلبية ليس مناطقية حسب، بل سياسية بما لها من علامات محددة.

من حق أي تجمع أن يبادر الى عرض موقف من أجل نهاية للنكبة الكبرى الثالثة، التي رسمت معالمها أمريكا بالشراكة مع دولة الكيان وإمارة قطر، وتفاهم "باطني من حركتي فتح وحماس"، في حينه، بوعي أو بدونه، لكن هذا الحق، لا قيمة له لو لم يكن منطلقا من قاعدة صلبة قوية مؤثرة، خاصة بعد ان شهدنا كثيرا من "المبادرات والتحركات"، وكلها حملت ذات الاسم والهدف.

هل حقا، قيمت تلك "الثمانية" كل ما كان من تجارب أو تحركات وفعاليات شعبية، ولما وصلت الى شبه نسيان، وهل عقدت تلك المكونات الفصائلية جلسات استماع لمكونات شعبية وشخصيات ذات اثر، او أصحاب رأي وفكر ليسوا ملونين بلون الحزبية، الذي لم يعد فخرا كما كان، ولما لم تبد بتحركات شعبية تصاحب التقديم بالتوازي في الضفة وقطاع غزة.

ليست المسالة المركزية نصوصا لرسم "حل وردي" لتلك النكبة – الكارثة، الهدية التاريخية للمشروع الصهيوني كما وصفها أحد قادة جيش الاحتلال، بل ما هو مطلوب حقا، آلية متكاملة تلتصق بالحراك الشعبي، وتشكل جدار حماية له، وليس الاختباء وراء بيان.

تعلم يقينا "الثمانية"، ان غياب القوة الرادعة هو طريق الفشل المحتوم لتحركها الجديد، ولذا كان عليها ان تبدأ من حيث انتهت التجارب السابقة، وليس من حيث بدأت، بأن تصدر آليات عمل وحراك وطنية، والرد الفعلي على ما سيكون، وليس التهديد بأنها ستدرس وسترى، وبالتأكيد تغييب ذلك لم يكن عفويا ولم يسقط سهوا، بل هو جزء من أزمة التفكير في الحل القائم على "المجاملة التضامنية" للفصائل فيما بينها، وهي التي تتجاهل أن الأزمة الحقيقية هي ذاتها.

الانقسام مؤامرة تنفذها "الفصائل"، ويبدو انها باتت حريصة عليه أكثر كثيرا من وضع نهاية له، لما سيكون نهايته من ثورة سياسية تطيح بكثير من مسميات "حزبية" تعيش على ماض فقد كثيرا من بريقه...الانقسام بات مصلحة فصائلية أيضا!

طريق نهاية الانقسام هي تلك اللحظة التي يغضب بها الشعب حقا، وفي ذات التوقيت عندما تدق أقدام الجماهير غضبا لإسقاط المنقسمين، كي يسقط الانقسام!

ملاحظة: حركة حماس مطالبة باعتذار سياسي علني لمصر، الشعب والدولة، على ما صدر من عناصرها وإعلامها ليلة فضيحة القناة الصفراء والجماعة الإخوانية...الاعتذار حق وليس ضعف!

تنويه خاص: منذ أن هدد د. اشتية وبعض قيادات فتح (م7)، بأنهم لن يسمحوا بعد اليوم بالتطاول على مناطق "أ"، وجيش الاحتلال ضاعف من سفالته، والنتيجة غياب المهددين حتى عن "شتم" المعتدين الغزاة!

هلوسات سياسية فلسطينية ...!

كتب حسن عصفور/ سنفترض انها "صدف سياسية"، تلك التي شهدها قطاع غزة، وكذلك مقر المقاطعة في رام الله، حيث خرج القيادي الحمساوي النائب أحمد بحر صباح يوم الأربعاء 11 سبتمبر 2019، ليعلن أن "المحكمة الدستورية" تعتبر محمود عباس بلا شرعية، وطالب العالمين العربي والدولي بوقف التعامل معه، دون ان يقدم لنا من هو بديله "الخاص" ليكون رئيسا كي يراه العالم ممثلا "شرعيا".

ومساء ذات اليوم، استقبل محمود عباس بصفاته كافة، عائلة جندي جيش الاحتلال من أصل أثيوبي المعتقل لدى حماس في قطاع غزة، في خطوة مستهجنة جدا، خاصة ما نقل على لسانه من قبل الإعلام العبري، ان عباس أبدى "تضامنه" مع أسرة الاثيوبي، وربما دعا بفك "أسره" من معتقلات حماس، مع اعترافه الصريح بانه لا يملك سلطة عليها، وهو اعتراف ليس مكانه ولا محله.

ربما، ما كان كلا الخبرين يستحق التناول الخاص، سوى ازدراء على حال انحطاط وصلت اليه الحالة الفلسطينية، لكن أن تأتي صبيحة فضيحة نتنياهو المركبة، بين تصريحات تهويدية استعراضية وصورة هروبه التي جسدت عارا لن يزول من حياته، هي ما يفتح باب التساؤل الكبير، هل حقا كلا طرفي الكارثة الانقسامية لهما صلة بالأحداث العامة، وهل هي جزء من جدول أعمالهما الوطني.

كيف يمكن لأي فلسطيني، ان يصدق حقيقة اهتمام حماس قيادة وحركة بأنها تضع "العدو القومي" أولوية سياسية، وهي تخرج صبيحة "الفضيحة الكبرى" لرأس الطغمة الفاشية لتعقد مؤتمرا غريبا وتصب نار حربها الإعلامية ضد محمود عباس، ليصبح الخبر الأول بديلا من فضيحة نتنياهو.

الحقد السياسي اعمى، هذا صحيح، لكن أن يكون غبيا الى هذه الدرجة فتلك هي الكارثة الكبرى، عدا انه تحدث عن مسمى مخترع "محكمة دستورية"، ليزيد المشهد مزيدا من المهزلة.

تصريحات لو هناك قوى وطنية منتمية لوطن، لتم إدانتها جملة وتفصيلا، وحاسبت من تطوع بالحديث فيها في يوم سياسي كان يجب أن يكون معركة سياسية فلسطينية، وليس انحرافا عنها.

ولأن المهزلة مكون لطرفي النكبة الانقسامية، خرج علينا محمود عباس بفعلة تحمل كل درجات الاستخفاف بالنضال الفلسطيني، عندما يفتح ذراعيه لعائلة إسرائيلية، باهتمام غريب لم تحظ به أي أسرة أسير فلسطيني، بمن فيهم رموز الأسرى الذين مضى على اعتقالهم عشرات السنوات، ولن نقول عائلات أسرى محررين.

وليت الأمر اقتصر على ذلك، بل ذهب ليعرب عن "تضامنه" الحار مع عائلة الجندي الإسرائيلي المعتقل لدى حماس، وكأنه "أمن بقايا حركات التحرر".

أي مأساة تلك التي حدثت في مقر رئاسة عباس وهو يتضامن مع جندي ساهم في قتل أبناء شعبه، ومعتقل كي يتم تحرير أسرى فلسطينيين معتقلين منذ سنوات، ولم يكتف باستقبالهم، وهي جريمة سياسية بذاتها.

حماس وعباس، وكأن خيط رفيع يحرك سلوكهما، منحا نتنياهو فرصة هروب من فضيحة، فالإعلام سريعا انتقل من مشهد مطاردة نتنياهو، وكيف بات "سخرية" لكل الأطراف الإسرائيلية والفلسطينية، وكانت ليلة من ليالي لا تتكرر كثيرا، لكن طرفي العار الوطني، كان لهما رأي آخر.

مشهد بحر وعباس يوم 11 سبتمبر، هو تلخيص مكثف للمصيبة التي حلت بالفلسطينيين، تزامنت مع 11 سبتمبر حيث تفجير البرجين في أمريكا.

حتما، نتنياهو سيرقص فرحا، بأن من يتملك مثل هؤلاء فهو لا يحتاج للبحث عن "داعمين جدد"!

هل تقدم حماس على الاعتذار عما فعل بحر، وتعتبر ما كان كأنه ما كان، وتتخذ بحقه عقوبة وطنية، ليس لما بدر من فضيحة مضمونا وتوقيتا فقط، بل لأنه أهدر فرصة مطاردة "تضامن عباس" مع عائلة جندي من جيش الاحتلال معتقل لتحرير أسرى فلسطينيين، ام ان "عناصرها مقدسين" فوق القضية الوطنية!

يا عارنا.....!.....

ملاحظة: فجأة فتحت بعض فصائل فلسطينية نار حربها على مندوب قطر "السامي" محمد العمادي، وكل ما قيل فيها حق سياسي مطلق، لكن ليش اليوم مش أمس مثلا، وهل هناك دوافع غير المعلنة لأن كل ما قاله قاله قديما...فشو الجديد!

تنويه خاص: مفارقة ملفتة أن الهارب نتنياهو التقى بالرئيس الروسي أكثر من أي شخصية أجنبية أخرى...معقوول يطلع بيبي مخبر روسي، مع هيك شخصية كل شي بيصير!

هواجس نتنياهو "التطبيعية"...!

كتب حسن عصفور/ كلما اقتربت الانتخابات الإسرائيلية، كلما زاد "سعار" رئيس الطغمة الفاشية الحاكمة بيبي نتنياهو السياسي، يحاول بكل السبل الممكنة وغير الممكنة، ان يختلق "انتصارات" علها تكون عامل دفع له ليعود رئيسا للحكومة القادمة، رغم ان المؤشرات تقول بأن "حلمه" انتهى، وسيخرج من باب الحكم الى ساحات القضاء نحو زنزانة طال انتظارها له.

نتنياهو، يتخبط شمالا ويمنيا، دون ان يضع قدمه على أرض صلبة يمكن القول أنها باتت واقعا له، وبعيدا على هزالة المشهد الفلسطيني وانحداره العميق حيث سمح له بالظهور وكأنه حقق "نصرا" تهويديا كبيرا، فالحقيقة أن "مكاسبه" ليست سوت "هدايا" قدمها الطرف الرسمي الفلسطيني "حكما وفصائل"، الى جانب الجبروت الأمريكي العام.

ولكن، ما يثير الاهتمام، ذلك الهوس الخاص بالمشهد العربي والعلاقة مع دولة الكيان الإسرائيلي، حيث ذهب في حديث يوم 6 سبتمبر لتجاوز حدود "الكذب الممكن" بالقول، ان "التطبيع" مع الدول العربية يتزايد وانتقل الى شعوبها، مستشهدا بمدون سعودي، وتناسى بعضا من "سقط" الإعلاميين السعوديين أيضا، او شخصيات خليجية غيرها.

نتنياهو، وقع في تناقض يستحق "التدقيق السياسي"، للدلالة على فقدانه التركيز، عندما قال نصا، انه "لا يعتقد بوجود اتفاقات سلام جديدة مع الدول العربية"، أي أنه لن تقدم أي دولة عربية على توقيع اتفاقية مع إسرائيل، وهي حقيقة أكثر أهمية من الادعاء الكاذب بتزايد "التطبيع الشعبي عربيا".

نتنياهو، لم يمتلك الجرأة للقول، ان لا دولة عربية لها الرغبة في فتح سفارات للكيان على أراضيها، ليس رفضا فقط، بل تعبيرا عن كراهية شعبية قبل الرسمية لتلك الدولة العنصرية، صاحبة أحد أكبر سجلات جرائم الحرب.

ولأن البعض العربي يسقط سريعا في "حبال" الكذب النتنياهوي، وهناك أطراف وجهات تعمل لتمرير ذلك وكأنه "واقعا"، مستخدمة وسائل إعلام عربية تتشارك مع الدولة العبرية، لنشر ثقافة الهزيمة وتعزيز مكانة الدولة العبرية.

ولكن، بعيدا عما يقال من "أكاذيب"، لنراجع الواقع في العلاقة بين شعوب الأمة العربية والكيان العنصري، هل يجرؤ أي مسؤول إسرائيلي، ان يتجول كأي سياسي في شوارع بلد عربي، هل يمكن لسفير الكيان في مصر ان يذهب ليمشي وأسرته مثلا على ضفاف النيل، او يذهب الى السيدة زينب والحسين ومصر القديمة، او يتجول في متحف أو يحضر عملا فنيا كأي سفير آخر...

مصر أول من وقع اتفاقية سلام مع الكيان في شهر سبتمبر 1978، أي قبل 41 عاما، فهل يمكن لنتنياهو أن يستعرض "عمق" التطبيع الشعبي مع مصر، كما الأردن وغالبية الدولة العربية، لن يجرؤ أي مسؤول إسرائيلي ان يسير كغيره، لسبب بسيط جدا، أن عمق العربي يبقى كارها للجريمة والفاشية والعنصرية واغتصبا فلسطين، مهما صمت أو غاب عن الكلام. (الاستثناء الوحيد كانت قطر حيث تجول قاد الكيان في شوارعها وأوساقها).

لا نتجاهل أبدا، ان هناك بعض الدول لها "علاقات" غير معلنة في مجالات متعددة، أبرزها مجال التكنولوجيا، ولكن أي تعاون لا يكون مباشر بين مسمى الكيان وتلك الدول، وهذا بذاته يكفي، انها علاقات غير شرعية.

ولعل قادة الكيان وإعلامه ومحلليه يمروا سريعا، على حجم الفرح الذي ينتاب الشعوب بعد أي قصف لهدف إسرائيلي، بعيدا عن حجمه وقيمته، فالمبدأ هو الفرح لقصف ذلك الكيان المعادي.

هواجس نتنياهو التطبيعية ستبقى هواجس، ولن ترى النور دون ان تدفع دولة الكيان "ثمنا" لأي علاقة "شرعية" مع العرب...

لبعض العرب وإعلام خدمة الكيان، لن تمروا.

ملاحظة: كان الأجدر بالفصائل الفلسطينية أن تطالب قناة الجزيرة بطرد فيصل القاسم بعد ترويجه لدولة الكيان ونشر صورة تل أبيب كمدينة مزدهرة...لكن يبدو أن مال قطر أكثر أهمية من فلسطين!

تنويه خاص: سقطة سياسية وقعت بها حركة فتح (م7) بعد بيانها عن استشهاد شابين...لو أن الحرص الوطني كان ما تبحث عنه لقالت ذلك بشكل مختلف ومكان مختلف، الأغرب انها لم تقل كلمة طوال عام ونصف حول تلك المسيرات...كأنه بيان لغاية ما!